erted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version

جملك شعبا

ammyally kipall

اللكتور عبدالقادر الشيخلي







Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



البحث العلمي بين ال*ف*رية والائسسية





البحث العلمي بين (لحرية و(المؤسسية

الدكتور عبد القادر الشيخلي

05/2), G

want w

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لدى الناشر. ولا يجوز اعسادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه على أية هيئة أو بأية وسيلة الا بساذن كتابى من الناشر.

الطبعة الأولى 1421-2001

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (۲۰۰۰)

رقسم التصنيسف : ١٠١,٤٠

المؤلف ومن هو في حكمه : عبد القادر الشيخلي

عنــوان الكتاب: البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية

الموضوع الرئيسسي : ١- طرق البحث

٧- مناهج البحث

بيانـــات النــشر: عمان / دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

 $^{-}$ تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية $^{-}$

ه جدلاوي

عمان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن ص ب ١٨٤٢٥٧ - تلقاكس ١٨٤٢٥٧ ردمك ISBN 9957-02-052-8

إهداء

إلى المفكريان المستنيرين الحريصين على تفعيال بدقة أقوالهم الشريفة، وسط هذا السبات العميق الذي يلفه هذا الظلام البهيم في قاع هذا السجن العربى الكبير.

يطمحون لظهور منظومة الحريات السياسية والفكرية، وينشدون قيام مؤسسات علمية لا تشوبها التسلطية والشللية والوتيرية، تخدم، بدون انقطاع، الإنسان: صانع الأفكار الحرة والحضارات البشرية والعلوم والتكنولوجيات المتطورة.

د. عبد القادر الشيخلي





الصفحة	الموضوع
٧	مدخل عام
	الغميل الأول
	البحث انطمي بين الواقع والطموح
10	البيحث الأول: الوالغ
10	ً أولاً: طبيعة البحث العلمي
**	ئانياً: أزمة التعليم العالي
**	ثالثًا: أزمة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية
44	ر رابعاً: معوقات البحث العلمي
۳۷	المبحث المثاني: المطهوح
44	أولاً: تنمية القيم والتقاليد الجامعية
41	ثانياً: تعزيز الحريات الأكاديمية
£ Y	 ثالثا: احتیاجات حریة البحث العلمي
٤٨	أ– مسؤولية الدولة
۱۹	ب- مسؤولية المجتمع
٥٢	ج- مسؤولية الجامعة
٥٣	د- مسؤولية الباحثين

inverted by	Tiff Combine -	(no stamps are applic	ed by registered version)

94	مصلار ومراجع النصل الأول
	المفصل الناني: البحث العلمي الهؤسسي
70	البنحث الأول: ماهية البحث العلمي المؤسسي
77	+ الفرع الأول: ما المؤسسة؟
٧١	كالفرع الثاني: مأسسة البحث العلمي
	البيحث الناني: دور البحث العلمي المؤسسي العربي في ظل الألفية
	naux
٨٠	الفرع الأول: ظاهرة العولمة
٨٠	الفرع الثاني: تكنولوجيا المعلومات
۸٧	مصلار ومراجع الفصل الثاني
٨٩	خانمة-استناجات واقتراحات

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل عام

بينما نجد مناهج وتنفيذات البحوث العلمية، بمختلف أنواعها وميادينها، مزدهرة في العالم المتقدم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتقافياً وعلمياً وتكنولوجياً، فإن أحوال وأوضاع هذه البحوث في الأقطار العربية ليست في مستوى طموحات هذه الأمة التي طال ليلها واستنسر بغاتها، واستهتر طغاتها، وأمسى الباحثون العلميون يمضون طريقهم بمشق الأنفس، سواء في المرافق الجامعية أو المرافق البحثية العامة أو الأهلية. وما أن اتضحت معالم البحث العلمي العربي وتبلورت أسسه وتحددت أهدافه حتى عاش في أزمة بنيوية ووجودية وإجرائية، حاولت خنقه وهو في المهد، فهذا البحث لن يزدهر دون توفير أوسع الحريات الأكاديمية والسياسية له، وكذلك تأمين مستلزماته المالية والإدارية والأخلاقية، وكل ذلك شَكلَ الصورة العامة لهذه الأزمة.

يضاف إلى ما تقدم، أن الطابع المؤسسي أخذ يهيمن على معظم البحسوت التي تجرى في البلدان المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً، سواء على صعيد المؤسسات التي تشرف على إعداد وتنفيذ مثل هذه البحوث، أو على صعيد القواعد الإجرائيسة المتعلقة بضوابط جعل البحوث أكثر دقة، وأشمل جدوى، مما أشاع مناخساً صحيساً لازدهار أخلاقيات الباحثين العلميين على مستوى العلاقات الفرديسة والاجتماعيسة وطرائق التنفيذ واحترام الحقيقة العلمية.

صفوة القول في هذا الشأن أن أزمة البحث العلمي العربي تتمثل في احتياجاته إلى حريات أوسع من جهة، وفهم وتطبيق النزعة المؤسسية في العمل العلمي والبحثي العلمي والبحث المرابع العلمي والبحث والبحث المرابع العلمي والبحث المرابع المرابع العلمي والبحث المرابع المرابع العلمي والبحث المرابع المرابع الله المرابع المرابع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ونحاول في هذا الكتاب إلقاء الضوء -إلى حد الاكتفاء- على هذه الأزمسة على صعيد الحرية، ونبين طرائق تخطي هذه الأزمة، كما نبغسي التعرف على على النزعة المؤسسية في البحث العلمي. ونحاول الإجابة على سوال مفاده: هل أن المؤسسية تتعارض مع أصول حرية الباحث العلمي أم لا؟ وسنتناول كل من هاتين المسالتين بفصلين مستقلين، وهدفنا الأول والأخير يتمثل في المساهمة في تطوير واقع البحث العلمي العربي إلى واقع جديد حيث الحرية والمؤسسية.

ومن الله الرشاد والسداد وحسن المعاد

للمراسلة ص.ب ٥٤٠٣٥١ أبو تصير – عمان – الاردن

د. عبد القادر عبد الحافظ صالح الشيخلي
 كلية القانون -جامعة اليرموك

inverted by Till Combine - (no stamps are applied by registered version)





تمهيد

يكتسب البحث العلمي أهمية حيوية، كونه من أبرز مباحث التقدم العلميوم ومظاهر الرقي الحضاري والتقافي إذ لا يمكن تحديث الدولة أو عصرنة المجتمع بمعزل عن هذه الأداة الجوهرية، بيد أن تفعيل دور البحث العلمي في المجالات الطبيعية والاجتماعية والإنسانية يتوقف على إتاحة الحرية بصورة كاملة للعاملين في حقله، فموضوعات البحث العلمي أشبعت دراسة وتمحيصاً في مجلات ومؤتمرات مجالس اتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية من حيث مفاهيمه أو مؤسساته أو إعداد كوادره أو تمويله أو أهدافه. ولدينا خزيسن معرفي لا بأس به في هذا الشأن إلا أن مبحث حرية البحث العلمي في الجامعات العربية ما زال لم ينل حقه من الاستقصاء والتحليل والمقارنة فقد جرت محاولات عدة لوصف واقع البحث العلمي في جامعاتنا العربية وتحديد الصعوبات التي تعترض مسيرته وتحقيق أهدافه إلا أن هذه المحاولات قلما قامت بتحليال المناخ تعترض مسيرته وتحقيق أهدافه إلا أن هذه المحاولات قلما قامت بتحليال المناخ الجامعي وفلسفة المسؤولين نحو حرية البحث العلمي.

ويتطلب إزالة الشعور بالعجز المتزايد الناجم عن تدهور الأوضاع العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتقافياً وتعليمياً إطلاق حرية البحث العلمي كي يساخذ دوره في التحليل المعمق وبلورة الخيارات المستقبلية والنتائج العلمية والعملية إذ أن الوضع العربي العام في مسيس الحاجة إلى الصراحة والإقصاح والوضدو والتناول في نطاق شبكة واسعة من التحليلات المتنوعة وصولاً إلى الاتفاق حسول الحد الأدنى من العمل العلمي المشترك فإذا أطلقنا للبحث العلمسي حرياته فهذا سيؤثر إيجاباً في العلاقات السياسية والاجتماعية للدولة والمجتمع.

ونتناول حرية البحث العلمي في سياسات التعليم العالي، بمعنى أن الضوء في هذه الدراسة سينصب على "الحرية" فما زالت ثمة أزمة حرية في نطاق البحث العلمي. وإذا تطرقنا إلى موضوعات أخرى فيها فبقدر ما تخدم قضية هذه الدراسة من خلال كشف الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه الحرية التي طال مخاضها في غرفة ولادة البحث العلمي القادر على قيادة البلاد إلى رحاب قرننا المبارك: القرن

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحادي والعشرين. وبالنظر لخصوصية البحث الاجتماعي أو الإنساني فإن حريسة البحث العلمي تنصرف في هذه الدراسة على مجاله دون البحث الطبيعي، كما سأبين أسباب ذلك في الموضع المناسب لذلك.

كما أتوخى إلى تناول المؤثرات النوعية المختلفة التي تعيق تدفق البحسث العلمي الحر أو تحد من حرية التفكير البحثي، إضافة إلى بيسان الجهود الذاتيسة والموضوعية الرامية إلى بناء وتنشيط حرية البحث العلمي. ولعل استخدام المنهج التكاملي في هذه الدراسة يؤدى إلى أن تشرع الأبواب على مصاريعها كي نحيسط (بس"محنة") حرية البحث العلمي في سائر جوانبها الخارجية وعناصرها الداخليسة. فإذا تم التحليل العلمي الدقيق لهذه المشكلة، فإننا نضع أيدينا علمي الداء، وحينئذ يصبح الطريق ممهداً لاقتراح معالجة الموضوع كما عالجه من قبلنا العالم المتقدم.

وجدير بالذكر أنه لم يتطرق كثيرون إلى صعوبات دراسة أسسباب تعسثر حرية البحث العلمي، ومن تطرق إلى ذلك فقد ألمح جوانباً بشكل عابر ولم يغسص في جوهر المشكلة، فكان الاقتصار على ذكر ضعف حرية الباحث كافياً بنظره-لتحديد المشكلة!! إذ أن وضع البدائل أو الخيارات يحتم تحليل المشكلة برمتها، فشمة فردية جامحة في هذه المسالك، وثمة مؤسسات جامعيه ضيقة الصدر، وثمة استراتيجية سياسية ضاغطة غريبة عن قيم وتقاليد الديمقراطيسة الليبرالية، فكان الواجب سوالحالة هذه الغوص في الجزء المغمور من الجليد كسى نسدرك كسامل أبعاد المشكلة. فالعيب مشترك بين باحث يشكو ندرة الحرية وهو لم يجهد بما فيــه الاكتفاء في معظم الأحيان لانتزاعها، وبين مؤسسات سياسية (على رأسها الدولية) واجتماعية (على رأسها المجتمع) وتعليمية (على رأسها الجامعة) تضميع خطوطا حمراء مستمدة من التراث أو الدين أو القيم الاجتماعية السائدة تحظر تجاوز ها على الباحث في المجالات الاجتماعية والإنسانية فالبحوث الاختبارية تشكو الضعف الكبير في المناخ والبيئة العلميين سواء على شكل اتجاهات وسياسسات أو أجهزة ومكائن ومعدات، أو أشخاص يشكلون عقل المجتمع العلمي. بينما البحوث الاجتماعية والإنسانية تشكو من اتساع المحظورات وضالة المباحات واغتيال قبمة التسامح كقيمة أخلاقية-فكرية. onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وسألجأ إلى تقسيم موضوع الفصل الأول إلى مبحثين مستقلين، أحدهما: يتناول واقع حرية البحث العلمي في الجامعات العربية الحالية، والأخرر: يتطرق إلى الصورة الطموحة أو النموذجية لحرية البحث العلمي حسبما نتمناها في حياتنا الجامعية، كتشريعات، ومؤسسات، وقيم وتقاليد، ومناخ علمي، وممارسات محمودة، ومخرجات ونتائج فاعلة في صميم المجتمع والاقتصاد والثقافة والعلم.



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



- ١- طبيعة البحث العلمي.
 - ٧- أزمة التعليم العالي.
- ٣- أزمة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
 - ٤- معوقات البحث العلمي.



أولاً طبيعة البحث العلمى

البحث العلمي حوفق وجهة نظر اليونسكو- "عمليات الدراسية والتجربية وصياغة المفاهيم واختيار النظريات التي تدخل في توليد المعرفة العلمية (١).

إن تحليل طبيعة البحث العلمي يستازم تحديد أنسواع البحوث العلمية وعرض مناهجها، وأساليبها، وشروط نجاح المشتغلين بالبحث العلمي، وأخيراً إلقاء الأضواء على أخلاقيات الباحث العلمي وهذا يقتضي تنساول هذه الموضوعات بخمس مسائل مستقلة:

المسألة الأولى: أنواع البحوث العلبية:

(أ) البحث الأساسي والبحث التطبيقي:

في معظم مجالات العلم يمكن أن تصنف البحوث السي بحسوث اساسية وبحوث تطبيقية:

- (۱) البحوث الأساسية هي الأنشطة التجريبية أو النظرية التي تمارس أصحلاً من أجل اكتساب معارف جديدة عن الأسس التي تقوم عليها الظواهر والوقائع المشاهدة دون توخى أي تطبيق خاص.
- (٢) البحوث التطبيقية وهي البحوث الأصلية التي تجرب بغية اكتساب معارف جديدة وترمي في المقام الأول إلى تحقيق غرض علمي معين (١).

ويرى الدكتور جون ديكنسون أن البحث العلمي يحدد الاحتياجات ويبين الحلول ويوفر المسائل اللازمة لتحقيقها ومن هذا المنطلق فإن أي محاولة للتمييز

⁽۱) د. جون ب. ديكنسون: العلم والمشتغلون في البحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، الكويت، عالم المعرفة (عدد ١٢-نيسان١٩٨٧) ص٣٧١.

⁽٢) د. جون ب. ديكنسون: المرجع السابق، ص٢٨٤.

بين البحوث الأساسية والتطبيقية تصبح على الأصح غير ذات معنى لدى البـــاحث نفسه خاصة وإن كل هذه البحوث يستخدم المنهج العلمي ومع ذلك سيبقى التميـــيز بين البحوث الأساسية والتطبيقية كشىء ملازم للجوانب الإدارية (١).

(ب) البحث العلمي والبحث التكنولوجي:

فالبحث العلمي ينطلق من العلم والبحث التكنولوجي ينطلق من التكنولوجي الإ أن التداخل والترابط قائماً بينها في الوقت الحاضر فلم يكن بالإمكان للنظرية الفلكية أن تقوم أبعد من المناقشة الفلسفية بدون وجود (التلسكوب) الذي تم بواسطته مشاهدة أقمار المشتري وكوكب الزهراء وعدد من نجوم المجرة اللبنية، فالعلم والتكنولوجيا متعاونان بمعنى أن كل منهما يضيف قوة للأخر (٢).

المسألة النانية: منامع البحث العلمي:

يمكن أن يستخدم الباحث منهجاً أو أكثر من المناهج العلمية الآتية:

Analytical Method التحليلي -١

ومؤداه تفتيت الكل إلى أجزاء، وتقويم الأجزاء لاختيار فرضيات معينة والوصول إلى نتائج جديدة. ففي العلوم الطبيعية أو المجردة يتم تفتيت الكل إلى أجزاء على المستوى الذهني أولاً ثم اللجوء إلى المختبر أو التجارب العلمية، اما في ظل العلوم الإنسانية والاجتماعية فيتم تفتيت الكل إلى أجزاء على المستوى الواقعى.

Y- المنهج الكيفي Qualitative Method

ويتزاوج مع المنهج السابق، ويستخدم الباحث أساليب المقابلات الشخصية والملحظة وغيرها.

P - المنهج الاستنباطي Deductive Method

⁽۱) المرجع نفسه، ص٥٥.

⁽۲) المرجع نفسه، ص۹۹.

ومؤداه استخدام أسس وقوانين المنطق واثبات نتيجة ما وينتقل الباحث فيي هذا النهج من العام إلى الخاص.

2- المنهج الجدلي Dialectical Method

وهو عبارة عن منهج يكشف طبيعة العلاقة بين الأفكــــار المتعارضــة أو المتناقضة في ضوء قواعد المنطق الجدلي.

o- المنهج الاستقرائي Inductive Method

ومؤداه انتقال الباحث من الخاص إلى العام الأثبات فرضية البحث.

7- المنهج الكمي Ouantitave Method

عبارة عن منهج يدرس الظواهر القابلة للقياس الكمي.

V − المنهج المقارن Comparative Method

وهو منهج يحدد أوجه التماثل والتباين بين عدة أنظمة أو ظواهر أو علاقات.

Case Study Method منهج دراسة الحالة

وهو دراسة ظاهرة أو حالة من جوانبها كافة بهدف تحليل أجزائها والوصول السمى نتائج محددة.

المسألة النائنة ـ أساليب البحث العلمي Techniques Research

وهي الأدوات أو الوسائل التي يلجأ إليها الباحث بدءاً من جمع المعلومات ووصفها إلى تحليلها وفق المنهج العلمي وهي ثلاثة أساليب: كيفية، وكمية وكيفية كمية. والشائع في البحث المؤسسي استخدام أساليب كمية تستخدم لغة الأرقام للقياس بدقة ويشكل ذلك إعداد استمارات الاستبيان أو معالجة البيانات التي تم جمعها وتحليلها من خلال الجداول التكرارية أو معامل الارتباط وغيرها من الأساليب الإحصائية وكذلك تحليل المضمون الكمي ويجب أن يلم الباحث بالأساليب الإحصائية واستخدام الحاسوب والإنترنت.

ويمكن أن يزاوج الباحث بين الأسلوبين الكيفي والكمي وذلــــك لضـــرورة بحثية متعلقة بموضوعه، كما يمكن أن يتحاشى بهذا الأسلوب أخطاء التمييز.

ومن الضرورة ملاحظة أن هذا الأسلوب مكلف مادياً وزمنياً.

المسألة الرابعة - شروط منجاح المشتقلين بالبحث العلمي:

نصنح اليونسكو في توصية له صادرة في ١٩٧٤ بالإجراءات المؤدية إلى نجاح المشتغلين بالبحث العلمي مؤكداً على أنه ينبغي للدول الأعضاء عندما تقروم بمهمة أصحاب العمل الذين يستخدمون باحثين علميين:

- أ- توفير الدعم الأدبي والعون المادي لباحثيها العلميين.
- ب- السعي إلى أن تكون قدوة حسنة لأصحاب العمل الآخرين الذين يستخدمون هؤلاء الباحثين.
- ج- حث جميع أصحاب العمل على العناية بتوفير ظروف عمل مرضية لهؤلاء الباحثين. ·
- د- ضمان تمتع باحثيها بظروف عمل مرضية وأجور عادلة دون تمييز تحكميي وتوفير الفرص والتسهيلات الكافية للتقدم العلمي^(۱).

المسائة الخامسة - أخلافيات الباحث العلمي The Ethics of Scientific Research

إن تجاهل الباحث العلمي أخلاقيات البحث العلمي ينسف الصفة العلمية والقيمية عن عمله البحثي.

فمن الضروري إلا يتعرض الباحث لزملائه الباحثين من حيث خصوصياتهم أو كراماتهم أو نهج سيرهم إذ أن تسييس Politicization العملية البحثية ذات الصفة الموضوعية يتناقض مع أخلاقيات البحث العلمي. ومن أخلاقيات الباحث العلمي:

⁽۱) مذكورة لدى ديكنسون، المرجع السابق، ص٢٧٤.

- الأمانة العلمية: من الضرورة نسبة الآراء لأصحابها الحقيقيين وتجنب انتحالها أو سرقتها.
 - ٢) كتمان سرية المعلومات أو خصوصيات المبحوثين.
- ٣) تجنب إلحاق ضرر مادي أو معنوي بعينة البحسث ومحاولة الضغط على
 المبحوثين أو استفزازهم.
 - ٤) فصل الحياة العلمية للباحث عن حياته العائلية أو الشخصية.
- تجنب الخضوع لمؤثرات حكومية هادفة إلى ترك البحث في شوون عامة حيوية (١).

أن تحليل واقع البحث العلمي العربي يكشف لنا عن عدة مؤشرات سلبية، هي عبارة عن ظواهر بعضها بيئي والآخر تنظيمي داخلي فالمجتمع لا يأبه بتوجيه الباحثين نحو النقد والحرية، والتعليم العالي نشأ ونما في بيئة متخلفة، ولم يتوفر لسه المستوى القياسي للمناخ العلمي بالمعيار الأكاديمي العالمي واستتبع ذلك حصول ضعف حاد في أنشطة البحث العلمي، ونظراً لهشاشة الحريات فإن بحوث العلموم الاجتماعية والإنسانية تخلفت تخلفاً نوعياً عن مستوى بحوث الطبيعة والحياة والإحصاء والرياضيات.

وفيما يلي جولة سريعة وموجزة على هذه الظواهر المحسوسة.

⁽١) د. مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسة، طرابلس الدار الجماهيرية ١٩٩٤، ص٣٣.



ثانياً أزمة التعليم العالي

في دراسة علمية أكدت وجود أزمة مستفحلة تعصف بهذا التعليم وتتجسد في العديد من المشكلات والمعوقات التي تعترض تطويره وتقدمه، وقد أظهرت النتائج أن ٢٠,٦% من رؤساء الجامعات الحكومية و ٧٥% من نسواب الرؤساء و٨٢% من عمداء الكليات وعمداء شؤون الطلبة و ٢٠,٦% مسن مديري القبول والتسجيل في الجامعات الحكومية الأردنية أقروا بوجود أزمة في التعليم العالى وقد انسحب هذا الاقرار على ٧٨% من المجموع العام للعينة التي شملتها الدراسة(١).

وأشار بعضهم إلى أن التعليم في الجامعات الأردنية يسأخذ شكل التلقين والإملاء مما لا يساعد على التفكير العلمي والمنهج العقلي(٢).

ويمكن القول إن المناخ العلمي في الجامعات العربية ليس بالمستوى المناسب لتشجيع إجراء البحوث، فاللقاءات الفكرية والعلمية بيسن أعضاء هيئة التدريس ذوي الاختصاص الواحد تكاد تكون نادرة، وهي أقسل مسن ذلك على مستوى الجامعات العربية حيث تميل الأغلبية إلى الجهود والبحوث الفردية. إن كل عضو هيئة تدريس يتصرف وكأنه يدور وحده في فلك منفصل. فهو قلمسا يطلع غضو هيئة تدريس يتصرف وكأنه يدور المناخ العلمي الذي يشجع مثل هذا التفاعل غير متوافر كما أن عدم توافر هذا المناخ السليم أخفق من دافعية علمائنا بإجراء البحوث المطلوبة (۱). ومن الأمور التي تسهم في عدم خلق المناخ العلمي المناسب

⁽۱) بسام العمري: مشكلات التعليم العالي ومقوماته، بحث منشور في مجلة دراسات (الجامعة الأردنية)، مجلد ۲۲أ، عدد ۱۹۹۳.

⁽۲) د. ابراهيم محمود: دور التعليم المعالي في الأردن حقرارات حول التعليم المعالي- بحث منشور في بوندباس (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية للدول العربية)، عدد ا، يونيو ١٩٩١ –عمان.

في الجامعات العربية هو غموض مصطلح الحرية الأكاديمية في أنظمتها وقوانينها وبالفعل فهذه الحرية في الكثير من المجالات تكاد أن تكون مقيدة فهناك بعيض الميادين التي يصعب على الباحث تناول القضايا الواقعية في نطاقها، وإذا تناولـها فإنه لن يكون حراً في نشر النتائج التي يتوصل إليها(١).

ولو استعرضنا أنشطة البحث العلمى التي تجري في إطار التعليم العـــالي العربي لوجدناها في أضعف الأنشطة الجامعية قدرة فهي لا تمثل أكثر من ٥% من أعباء هيئة التدريس الجامعية، بينما تمثل حوالي ٣٣% مــن تلك الأعباء فـي جامعات الدول المتقدمة حالياً. وأسباب تلك كثيرة، منها:

- استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفى من المخصصات (البدلات) الجامعية.
 - قلة عدد الباحثين المتخصصين، وندرة المساعدين في مجال البحث.
 - ضعف ظروف العمل التي يجتهد في ظلها الباحثون.
 - قلة المراجع العلمية وسائر التسهيلات اللازمة للبحث العلمي.
 - ضعف حضور المؤتمرات العلمية.
 - انعدام ربط البحوث العلمية بخطط التنمية.
 - انعدام اهتمام وجهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث.
 - الافتقار إلى التعاون والتنسيق في مجال البحوث العلمية^(١).

⁽١) د. عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص٣٧٥.

⁽۲) في التوسع أنظر:

⁻ عمر عبد الرحمن الأقرع: أرقام ومؤشرات الدراسات العليا بجامعة الخرطوم في كتـــاب د. حسن احمد إبراهيم: الدراسات العليا في الجامعات العربية، الجزء الأول، دار مطبعة جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٦، ص١٣–٢٤.

محمد يوسف سكر: تجربة الدراسات العليا بجامعة الخرطوم في المرجع السابق، ص٤٥-٧٠.

محيى الدين صابر: تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربسي، تونسس، اليسكو، ١٩٨٦، ص٧-٨.

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن نتائج انعدام الحريات في البحوث الاجتماعية والإنسانية: اتسام معظم هذه البحوث بالتفسير السكوني للوقائع والتحليل الفردي للظواهر، واعتبار الطبقات كائنات لا تخضع للحراك، والاعتقاد أن ثمة عوامل قدرية (يتم التركيز على التخلف في مجالها) هي وراء ما نحن فيه من هموم وماس وأن من الصعوبة التحرر من التخلف طالما هو ظاهرة مؤسسية تشكل نسيج المجتمع ككل ولا خلص إلا بنزول رحمة من الله رب العالمين!! ولا شك: في أنه إن لم يتشرب عقل الباحث العلمي العربي من ينبوع الحرية الأكاديمية والسياسية فإن بدء مسيرته مثل منتهاها: عمل كثير ونتائج قليلة وتأثير محدود.



ثالثاً أزمة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية

تهدف البحوث الطبيعية (الفيزيائية) والحياتيسة (البيولوجيسة) والرياضيسة والإحصائية إلى اكتشاف حقائق علمية مجردة ومعرفة النظم التسبي تسير عليسها الطبيعة والأحياء والأشياء ويكاد ينعدم الخلاف المعتقدي (الأيديولوجي) أو السياسسي في هذا المجال اللهم إلا إذا تصدى الباحث إلى مسائل متعلقة بالغيبيات أو الأديسان أو المعتقدات المقدسة.

أما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (سياسة، أدب، فلسفة، دين، اقتصاد، إدارة، قانون، اجتماع، نفس، أخلاق، تاريخ، فن، لغة، الخر.) فإن الخلافات الفكرية والسياسية قائمة على قدم وساق وذلك أن هذه العلوم متعلقة بالإنسان وارادته ومصالحه وغاياته (۱). والمعروف عن المواقف الأخلاقية والمواقف المتصلة بعقيدة الجماعة انها نادراً ما تسمح للباحثين المعنيين باخضاعها لأساليب البحث الكمى او الاحصائى (۱).

وثمة خلاف بين الفلاسفة وعلماء الإنسانيات والطبيعيات بشان أصل الكون والإنسان والقوى المسيرة للأشياء، وهل الإنسان مسير أم مخير، ودور الردته في الظروف الموضوعية للمجتمع، أو دور الإنسان في خلق القوانيان الموضوعية للتطور الاجتماعي والاقتصادي وبما أن البشر طبقات اجتماعية، فثمة مصالح وثمة صراع ومنافسة، وهذا يعني ثمة خلاف في وجهات النظر، وفي فلسفة الحياة، والعلاقة بين الحياة والموت، والأخلاق والحرية، والسائل هذه المسائل والخير والشر، وما يجوز التفكير فيه وما لا يجوز في مثل هذه المسائل

⁽١) في التوسع: أنظر فصل البحث العلمي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، في كتابي: قواعد البحث القانوني، عمان، دار الثقافة، ١٩٩٩.

⁽۲) انظر: , KROEBER, ANTHROPOLOGY TODAY, CHICAGO, 1953, P75

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والموضوعات التي تتضمن جوهر العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي محل خلف معتقدي وفكري وسياسي وفلسفي على درجة عالية من الحدة والصرامة الأمر الذي يجعل البحث الاجتماعي أو الإنساني يسير على أرض مزروعة بالأشواك في أفضل فرضية، وبمجرد أن تدمى رجل باحث سار في هذا الحقل يستردد باحثون أخرون في محاكاته، ولكن تذهب الجرأة والشجاعة بباحث آخر لولوج ما احجمت جمهرة الباحثين التقليديين على ولوجه، فالمسيرة البشرية تقدم دائماً الأبطال والشهداء والقديسين دون انقطاع، وثمة من يضع حريته أو حياته قرباناً للوجود الإنساني أو لحرية شعبه، وثمة من لا يذهب هذا المذهب، وهكذا تتقدم هذه المسيرة المظفرة من خطوة إلى خطوات أعلى.

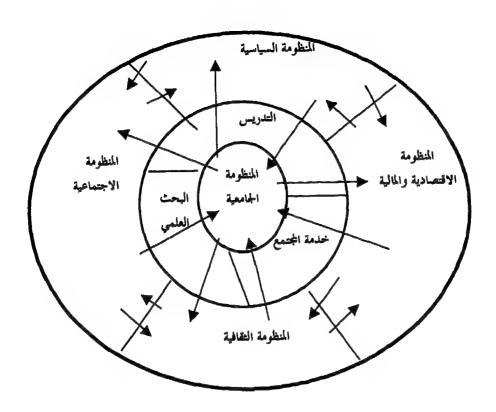
Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رابعاً معوقات البحث العلمى

تواجه مسيرة البحث العلمي في الجامعات العربية مجموعة من المعوقات العامة، أبرزها المعوقات السياسية، والإدارية، والمالية، والاجتماعية والتقافية. وإذا وضعنا المنظومة الجامعية في مركز الدائرة العامة فإن محيطها سيشغل المنظومات الأخرى: السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية التي تنفعال بهذه المنظومة وتتفاعل معها. وبما أن البحث العلمي في الجامعة جزء لا يتجزء من المنظومة الجامعية فإن التأثير السلبي لهذه المنظومات على المنظومة الجامعية يظهر بنفس المستوى والحدة على البحث العلمي في الجامعة.

وبيبين المخطط الآتي التأثير المتبادل والتفاعل المشترك لهذه المنظومات كافة.

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



وفيما يلي عرض موجز وسريع للمعوقات السياسية، والإدارية، والماليسة، والثقافية على حركة البحث العلمية في الجامعات العربية:

١

المعوقات السياسية

يمكن العثور على ثلاث نظرات للسلطة السياسية تجاه الجامعة، كما يلى:

- الأولى النظرة الإيجابية: وتتركز في مبدأ كون الجامعة مرفقاً علمياً جديراً بالرعاية والحماية.
- الثانية النظرة السلبية: وتتمثل في مبدأ كون الجامعة تضم مجموعة من الأفراد المتغطرسين النائين عن فكر السلطة السياسية أو أنها وكر للأعداء!!
- الثالثة النظرة الحيادية: الجامعة دائرة من دوائر الدولـــة شــانها شــان دوائــر الجمارك والمواصلات والبلديات!!

ويهم كاتب هذه السطور النظريتان الثانية والثالثة، إن حرية البحث العلمي مرتبطة بالنظام السياسي السائد وبسياقها الاقتصادي-الاجتماعي والتناول المجـــتزأ للموضوع عن سياقه العام يضفي عليه طابعاً نظرياً ويبعده عن حقيقته الميدانية.

من الحقائق غياب ايمان السلطة باهمية وضرورة البحث العلمي وكثير من متخذي القرارات السياسية لا يؤمنون بجدوى البحث المذكور. إن هذه السلطة تعمد إلى تهميش البحث العلمي على حد قول أحد الباحثين (١) والسلطة المسوولة عن ادارة شؤون البلاد في معظم الأقطار العربية لا تعير أهمية محسوسة للبحوث الطبيعية لأن هذه البحوث منبتة الصلة بحرية الإنسان أو عقيدته بشكل عام بيد أنها تضع القيود على حريات الباحث العلمي في المجالات الاجتماعية والإنسانية أن هذه المجالات تكشف بسهولة أنماط السلطة وطروق السيطرة والحفاظ عليها

⁽۱) د. مصطفى التير: المثقف وتهميش البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة الفكر العربـــي، ع٣٥س٩، (١-اكتوبر ١٩٩٨) بيروت، معهد الانماء العربي، ص١١٣ وما بعدها.

فالقابضون على السلطة لا يتوجسون خيفة من نظرية فيزيائية ولكنهم يشعرون بانعدام الارتياح من أية نظرية جديدة في مجال الاجتماع أو الفكر أو الثقافة إذا كانت متعلقة على نحو مباشر بمنظومة أو بمتخذ القرار السياسي.

"وإذا استمرت الحكومات العربية في نظرتها المريبة إلى البحث والتطــور كما هو حاصل في الوقت الحاضر فإن دوره سيظل على ما هو عليه مراوحاً فـــي مكانه"(١).

صفوة القول في هذا الشأن أن العقبة الرئيسة أمام حرية البحث العلمي في جامعاتنا العربية أن متخذي القرار لم يدركوا حتى الآن عظم الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات ببناء حاضر المجتمعات ومستقبلها.

۲

المعوقات الإدارية

يتعامل الباحث العلمي مع إدارات الدولة سواء شاء أم أبى، وبما أن الأخيرة مشبعة بالنزعة البيروقراطية وينتظم مسلكها الروتين فإن حرية الباحث في عمله العلمي تكاد أن تنكمش كيف لا وهو يحتاج في معظم الأحيان إلى بيانات ومعلومات تحرص ادارات الدولة في الأغلب الأعم على حجبها بحجة السرية أو الخصوصية وهي حجج أوهى من خيط العنكبوت، فلم يعد في عالم الانترنت ومحطات التلفزة الفضائية وأجهزة التنصت والتجسس شيء ينتمي إلى عالم السرية أو الخصوصية وإنما هي عقلية تشربت بالنزعة الكابتة إضافة إلى فقدان الارتياح من البحث العلمي وذلك لأنه أقدر على كشف الحقائق.

⁽۱) د. عمر محمد على: رؤية مستقبلية لدور التعليم (الحلقة النقاشية الحادية عشر -ديسمبر ۱۹۸۷ - ابريل ۱۹۸۸ في الوطن العربي للتخطيط الكويت) دمشق دار طلاس ۱۹۸۸، ص١١٤.

المعوقات المالية

ذهب أحدهم بأن المعضلة الأساسية للتعليم العالي في الوطن العري تكمسن في تناقص الموارد المخصصة والمتاحة للانفاق عليه. ومن جهة أخرى فسإن مسن الصعوبة بمكان الاستمرار في زيادة المخصصات المالية نتيجة للصعوبات الماليسة والاقتصادية التي تعانى منها هذه البلدان^(۱).

وقد أكد رئيس جامعة مؤتة أن نسبة ما ينفق في الأردن على نشاط البحث والتطوير ما زال في حدوده الدنيا، ولا يكاد يتجاوز في أحسن التقديرات ٣٠٠٠% من الدخل القومي الإجمالي في ميزان النسبة العالمية المعتمدة للدول النامية إذ تصل إلى ١ % وفقاً لتوصيات المنظمات العالمية المتخصصة، وهده النسبة أدت إلى هجرة العقول العربية إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل وبيئة علمية متقدمة تستطيع فيها هذه العقول تقديم انجازات نوعية في شتى مجالات الاختصاص (٢).

وقد أشار أحدهم إلى تهميش ربط التعليم بالإنتاج والتدريب والبحث العلمي والتدريس، ويرى مراقبون أن أهم مشكلات التعليم الجامعي في الأردن مديونية الجامعة الحكومية البالغة (١٠٠) مليون دينار عدا العجز المستمر في موازناتها، وهناك من يقول بأن الجامعات الأردنية لا تهتم كثيراً بعملية التدريب المهني، أميا البحث العلمي في هذه الجامعات فهو واحدة من مثالب عمل هذه الجامعات فقد أشارت دراسة للدكتور أنور البطيخي (رئيس الجامعة الهاشمية) إلى أن مجموع الإنفاق السنوي على البحث العلمي والتطوير في الأردن يبلغ (١٣٠٥) مليون دينار

⁽۱) د. عبد الله بويطانة: الانفاق على التعليم في الوطن العربي، المؤتمر المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، جامعة قطر ١٩٩١.

⁽۲) د. عيد دحيات: التعليم في الأردن، رؤية مستقبلية، محاضرة القيت في يـوم ١٩٩٩/١١/٢٠ في مجمع اللغة العربية الأردني، نشــرت فـي جريدة الدسـتور (عمـان)، عـدد يـوم المراره ١٩٩/١١/٢١.

مقارنة مع (٢٥٠) مليون دولار في اسرائيل، و (٢٢٠) مليون دولار في الولايسات المتحدة الأمريكية وكان مجموع ما انفقته الجامعة الأردنية خلال عشرة أعوام على البحث العلمي (١,٥) مليون دينار، مقارنة مع (١٨٠) مليون دولار انفقتها الجامعة العبرية و(٤٠٠) مليون دولار انفقتها جامعة واشنطن.

ويؤكد أحد الأساتذة في جامعة أردنية أنه لا توجد خطة بحثية متكاملة مسا بين كليات الجامعات بعضها بعضاً ومع خطة التنمية في المجتمع ويقول إنه لا بسد من ربط أولويات التعليم بحاجات المجتمع المحلي الأردني وكان مجلس السوزراء قبل أكثر من سنة قرر تخصيص (١%) من أرباح الشركات لغايات البحث العلمسي والتدريب المهني (١).

صفوة القول في هذا الشأن أنه غالباً ما تعزف السلطة السياسية عن تمويل بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية الهادفة إلى اكتشاف الحقائق أما البحوث الإعلامية التي تروج لدعايات السلطة فهي تنال رعاية مالية خاصة فهذه البحوث تغذي ما هو واقع، كما أن تمويل المؤسسات والبحوث الأمنية يتم بشكل كبير في بعض الأنظمة العربية وهي بحوث تتعلق بأمن الحكام لا الأمن العام للشعب.

٤

المعوقات الاجتماعية

لا ينظر المجتمع العربي بقيمه ومفاهيمه وتقاليده السائدة نظرة ايجابية لحرية البحث العلمي كما أنه يمنح الباحثين المكانسة الاجتماعيسة المرموقة التي منحتها لهم المجتمعات المتقدمة المعاصرة وحصل نوع من الانفصام بين المجتمع والباحثين، الأول لا يدرك خطورة وأهمية عمل الفريق الثاني أما البساحثون فكان تأثير هم متدنياً في عصرنة المجتمع وتحديثه عكس التقنيسات الحديثة ومحطات التافزة الفضائية التي كانت فائقة التأثير.

⁽۱) رمضان الرواشدة: الاحصاءات تؤكد مشكلة العملية التربوية والتعليمية، مقال منشــور فــي جريدة الرأي، عمان في ١/١٥/١٩٩١.

والمجتمع الذي لم ينم في نفوس أبنائه الطاقة علي البحث أو النقد أو الاستطلاع العقلي، أو لم يفسح أمامهم مجال الإبداع والاستكشاف بحرية وجرأة مقضي عليه بالتخلف قضاء مبرما ففي ميدان الإنتاج الفكري والأدبي والفني تتغشى السطحية والتقليد والإسفاف^(۱) وإن الحرية هي المخرج الوحيد من حماة التخلف والتناحر والجمود^(۲).

۵

المعوقات الثقافية

لا شك في أن أزمة النقافة الوطنية أو الثقافة الجديدة هـــي أزمـة بنيويــة ومؤسسية فالتراث الفكري العربي الإسلامي تراثان متجاوران ويعيشان معا أحدهما مع قيم الإنسان والحرية والعلم والآخر مع قيـم الاســتبداد والتعصــب والجمـود، والثقافة التي تؤمن بالمستبد العادل هي مثال حي للتنازل عن حق التفكير واناطتـــه بشخص يقود البلاد إلى المجهول وطالما ثمة تشويه في الوعي وتضليل في الإعـلام وزمرة تطبل وتزمر وأجهزة ضاغطة فإن حرية البحث العلمي تعاني مـــن أزمــة خانقة تحتاج إلى جهود جبارة لارسائها وتوطينها وتنميتــها وتحويلـها إلــى حــق مألوف وتقاليد راسخة. فما زال البحث العلمي يتأثر بمتغيرات السياســـة الحاكمــة والاجتماع التقليدي والتراث الجامد والثقافة الضحلة.

كما أن متغير التراث المعرفي ما زال مسيطراً على ساحات الفكر والثقافة العربيين. ذلك أن هذا الستراث يستخدم استخداماً سياسياً، إذ توضع قائمة المحظورات باسم الدين أو الأخلاق والعادات والتقاليد نفرض تحريم ولوج أية مسألة لها علاقة مباشرة بالديمقراطية أو بحريات المواطن وحقوقه السياسية، وإذا

⁽۱) د. ماجد فخري: ماهية الإنسان وحقوقه الطبيعية، بحث منشـــور ضعمـن كتـاب: الإنسـان والدستور (سلسلة لبنان الآخر) مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية (جماعة لبنان الواحـــد) إعداد منيب شماعة، بيروت (د.ت)، ص٢٦.

⁽٢) المرجع السابق، في الموضع نفسه.

تجرأ باحث في الخوض في مسألة أضفي عليها التقديس زوراً وبهتاناً فإن مصيره لن يكون ساراً إذ قد يفقد وظيفته أو حريته أو جنسيته أو حياته.

والمفارقة أن المتقف أو المفكر في عهد المأمون تناول موضوعات يستردد معظم الباحثين والكتّاب بتناولها في الوقت الحاضر. والحقيقة أن مناهضة الفكر الديمقراطي فالحرية هي آليسة المجتمع للتقدم، والديمقراطية هي النظام الذي يحافظ على انسانيتنا الحقة ويعبّد طريق مستقبلنا.

فحرية البحث العلمي هي حرية كاملة لا تقف ازاءها أية موضوعـــات أو مسائل طالما جرى تناولها بمنهج علمي وبأسلوب موضوعي يتسم بالدقة والنزاهة.

وللأسف الشديد، جرى الخلط بين العلمانية والالحاد، فاللفظة الاولى تعنسي فصل الدين عن الدولة، أما الثانية فهي نزعة مؤادها إنكار وجود الخالق عز وجل، إذ احياناً تكون للعلمانية وظيفة تقدمية مفادها ايقاف تأثير رجال الديب المنغلقيين على الدولة، فرجال الدين هم غير الدين فهؤلاء منهم المنفتح المستنير الذي يتبنسي الجانب الانساني من الدين، ومنهم المنغلق المتخلف الذي يكيف الدين تكييفاً معاديساً للإنسان وقضاياه المصيرية. ولا شك أن النظرة المتخلفة للدين هي اساءة مباشسرة له، فالدين حاجة انسانية وطبيعية ويهيمن على وظائف فضلى، ولا يمكن الاستغناء عنه كما يفعل الملحدون، فخلط العلمانية بالإلحاد إنما هو خلط جاهل وغبسي إذ بواسطة العلمانية يزدهر الفكر الديني المستنير حيث الايمان بالاجتسهاد كما يتم تحجيم الفكر الديني الجامد حيث تغلق ابواب الاجتهاد، أما الدين كرسالة سسماوية وكوظيفة اجتماعية فهو باقي ببقاء الإنسان، ومن الخطأ منح المتحجريسين الولاية عليه إذ أن الحرية الفكرية تتيح المجال لسائر الافكار الدينية، ولكن فضياتها تكمسن في أنها تنحاز الملفكار الدينية التي تجعل من الإنسان خليفة الله حسسامت أسماوه وجلّت صفائه على الأرض وتندحر الافكار الدينية التسي تجعل مسن الإنسان موروماً من حرية الاختيار والإرادة.

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



- ١- تنمية القيم والتقاليد الجامعية.
 - ٧- تعزيز الحريات الأكاديمية.
- ٣- احتياجات حرية البحث العلمي.



أولاً تنمية القيم والتقاليد الجامعية

يراد بالتقاليد الجامعية مجموعة من الأعراف والعادات السائدة بين منتسبي الجامعات من أساتذة وطلبة وإداريين والتي تتمتع في نظر هؤلاء بسلطة ملزمة من الناحيتين الأدبية والإدارية (١). فالقيم الجامعية هي تقاليد وأعراف وعادات سائدة في الجامعة وهي ملزمة للقيادة الجامعية والأساتذة والطلبة على حد سواء.

وهناك قيم محافظة (اعتزال الأستاذ في برج عاجي، مثلاً) كما أن هناك قيماً متطورة ومرنة (انفتاح الجامعة على المجتمع والجهاز الإداري للدولة والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، الإدارة الذاتية للجامعة، الانفتاح على تقافيات العصر وحضارته، مثلاً) وبتحليل هذه القيم والأعراف والتقاليد يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أنها مفاهيم ومعتقدات واجراءات مستمدة مسن طبيعة الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليم عالى تقدم علماً ومعرفة رفيعين وتمارس بحوشاً علمية متطورة وتلجأ إلى خدمة المجتمع والاقتصاد والدولة خدمة مباشرة في مفاهيم متعلقة بقدسية العلم والعقل ومعتقدات تدور حول الدور المركزي للجامعة في الحياة العامة كما انها اجراءات تثبت سمو مركز الأستاذ الجامعي ودوره في إدارة الجامعة وبعض التقاليد عالمية النطاق كمسؤولية إدارة الجامعة عن الأمن الجامعي وبعضها متطور كنشر الثقافة الحرة وديقراطية التعليم والتوسع في رعايسة الطلبة وبعض من العلاقات الاجتماعية والعلمية بين الجامعة وخريجيها.

⁽۱) د. عبد الآله يوسف الخشاب، د. هاشم يحيى الملاح: التقاليد الجامعيـــة، مجلــة الجامعــات العربية، ع٣٤-ك٢ (يناير)١٩٩٨، ص٣٤١.



onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثانياً تعزيز الحريات الأكانيمية

الحريات الأكاديمية هي المعيار الذي يميز الجامعة عما يسبقها من مؤسسات تعليمية، وهي أيضاً المحفّز الكامن وراء التقدم العلمي الهائل للجامعات الغربية العريقة والرصينة، ولا شك أن الحرية الأكاديمية مولود شرعي من مواليد الديمقر اطية العلمية ولن تترعرع الأخيرة إلا في طل الديمقر اطية السياسية، فالحرية الأكاديمية هي مجموعة مفاهيم ومبادئ وإجراءات تتبلور في قيم ليبرالية تزود الجامعة بالقدرات الفعالة للانطلاق دون توقف في عالم الفكر والعلم والمعرفة.

ومن أولويات الروح الجامعية توفير الحريات الأكاديمية التي تحرك الجامعة لبناء الإنسان والحضارة، هذه الحرية التي لولاها لما استطاعت جامعات مثل "اكسفورد" و "السوربون" و "هارفارد" و "القاهرة" وغيرها أن يكون لها هذا التأثير العميق في تطوير مجتمعاتها.

ونعني بالحرية الأكاديمية من زاوية الباحث الجامعي حرية الأستاذ في تدريسه وبحثه والتعبير عن آرائه بحيث يصبح الحرم الجامعي صرحاً تنشد في الحقيقة وما لم تترسخ الحرية الأكاديمية في هذا الحرم فلن يكون لها دور حقيق في مجتمعاتها. "إن وحدة التعليم والبحث، والحرية الأكاديمية هما المبدآن اللذان يحكمان التنظيم الداخلي والخارجي للجامعات السويسرية. فالمرء لا يستطيع أن يحصل على تعليم صحيح وأن يكتسب التفكير المستقل إلا من خلال مشاركته في عملية الكشف العلمي وهذه الغاية لا يمكن تحقيقها ما لم يتم ضمان الحريمة الأكاديمية في التدريس والبحث (۱).

⁽۱) اليونسكو: المركز الأوروبي للتعليم العالي في بوخارست: التعليم العالي في سويسرا، ترجمة د. عمر الشيخ، اتحاد الجامعات العربية (د.ت)، ص٦٣.

ومن صفات الروح الجامعية الإيمان بالعقل طريقاً للحقيقة، ولا يمكن للجامعة أن تحقق سيادة العقل في وطنها إذا لم تتكفل سيادته في داخلها أولاً ولهذا توجهت الجامعات في عصرنا وجهين أولهما تربية العقل القادر على التصدي للمشكلات، وثانيهما الإرشاد إلى مصادر المعرفة. كما أن من صفات الدروح الأكاديمية سيادة البحث العلمي الذي هو أهم الركائز الثلاث لوظيفة الجامعة.

وأخيراً أن من صفات الروح الأكاديمية الانفتاح على الحضارة وهذا يعنب بناء تقافتنا لتكون أساساً للحضارة كما تتجلى الروح الأكاديمية فيب موقفها من الإنسان وتميل إلى الإيمان بكرامته (١).

وتتضمن الحريات الأكاديمية أربعة مبادئ هي:

الأولى: مبدأ حرية الفكر ويعني حرية التفكير والكلام والكتابة والنشر والممارسة.

الثاني: مبدأ احترام الحرم الجامعي ويعني أن وظيفة المحافظة على النظام العام في الثاني: مبدأ احترام الحرم الجامعي ويعني أن وظيفة التبامعية وليس الجامعة من مسؤولية المنطقة التنفيذية.

الثالث: مبدأ مشاركة الهيئات التدريسية في إدارة الجامعة ذاتها وهذا يعني إنشاء مجلس للأساتذة يشترك بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات الجامعية الاستراتيجية.

الرابع: مبدأ وجود ورعاية الأسر العثمية والمهنية للطلبة والمحافظة على سرية حياة الطالب ومنع نشر سجلاته إلا بموافقته الخطية.

ومن مظاهر الحرية الأكاديمية وجود المدارس العلمية في الفكر والعلم، وأركان المدرسة العلمية في الجامعة هي:

١- الأستاذ، كقيادة فكرية.

٢- الباحثون العاملون مع هذا الأستاذ أو تحت قيادته.

⁽۱) د. محمود السمرة (رئيس الجامعة الأردنية الأسبق): الجامعة وتحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الثقافية (الجامعة الأردنية) ع٢-عمان ١٤١هـ - ١٩٩٠م، ص٥٥.

٣- مجال التخصيص العلمي.

٤- أدوات الاتصال بين الأستاذ والباحثين معه (١).

ويعترف أحد علماء النفس الاجتماعي بأنه لا يوجد في مصر مدارس علمية بالمعنى الدقيق، لهذا الاسم لأن مكونات المناخ الاجتماعي السائد لا تسمح بذلك بل تعوقه. فالمدارس العلمية تحتاج إلى توافر حد أمثل من الاستقرار والاطمئنان الذي يسود علاقة العاملين في الحقل العلمي بالسلطة داخل مؤسساتهم ومجتمعهم إذ إن طاقات الإبداع العلمي تنطلق كنمو كيفي جديد لظهور مدارس علمية. ثم إن المدارس العلمية تحتاج إلى قدر من الإنفاق المعقول علمى المعامل والمكتبات والاجتماعات والأسفار خصوصاً أن البحث في الوقت الحاضر أصبح مكلفاً ونظراً لضعف التمويل واختلال الاستقرار فقد تضاعفت الهجرة من البلدان الصناعية المتطورة (١).

ويعرف أحد خبراء اليونسكو الحرية الأكاديمية، بأنها صهورة قصوى للحرية العلمية، لأن مدى ضمان الحرية الأكاديمية هو الذي يحدد إلى درجة كبيرة نطاق العمل الحر المتاح بالفعل للعلماء في ممارسة مهنهم (٣).

وقد اعترف المؤتمر العام لليونسكو في ديباجة توصية عام ١٩٧٤ بأن (الإعلام الحر بنتائج البحوث والافتراضات والآراء العلمية كما هو مقصود بعبارة "الحرية الأكاديمية" هو من صميم العملية العلمية، ويشكل أقوى ضمان لدقة النتائج العلمية وموضوعيتها).

وفي البلدان التي لا تحترم فيها الحريات التي أعلنتها الأمم المتحدة أو أن مؤسساتها السياسية تكون هي هشة، في مثل هذه البيئات لا يمكن القول بوجود الحرية الأكاديمية أو في أحسن الأحوال فإنها موجودة فقط بالنسبة لأقلية متميزة

⁽١) د. مصطفى سويف: نحن والمستقبل (كتاب الهلال، عند٢٣٣-يوليو ١٩٩٤)، القاهرة، ص٩٧.

⁽٢) د. مصطفى سويف: المرجع السابق، ص١٣٠ وما بعدها.

⁽۲) د. جون ب. ديكنسون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو منشورات: عالم المعرفة الكويت، (عدد ۱۱۲)، نيسان ۱۹۸۷، ص۱۸۸۸.

جداً إن النقد ونزعة الشك المنطقيان والمنزهان عن الغرض هما عادة لعقل لا يمكن أن يفتح أو يغلق تبعاً لعاملي الزمان والمكان. وتعد الحرية الأكاديمية أمراً هاماً للباحث العلمي لأن ثمة واجباً ملقى على عاتق هؤلاء الباحثين بواسطة تبرير وجود عملهم وذلك لجعل قابلية التغيير ممكنة، ومن ثم العمل على تحقيق التغيير والتطوير بطريقة مسؤولة. ولا تكون الحرية الأكاديمية حرية بمعنى الكلمة إلا إذا كان الباحث العلمي بمامن من أي ازعاج بسبب مخالفته القائمة على أسس معقولة للحكومة أو الأراء المقبولة لدى زملائه ونظرائه ورؤسائه أو المؤسسة أو المجتمع(۱).

ويمكن ضمان هذه الحرية عن طريق:

- الاستقلال الداخلي للامكانات والمؤسسات القانونية التي تستخدم باحثين علميين.
 - ٢- التأمين المأمون بطريقة معقولة لهؤلاء الباحثين في وظائفهم.
- ٣- تعدد مصادر تمويل البحوث العلمية وخصوصاً بحوث احتمالات المخاطرة العالية.
- ٤- وجود هيئة مهنية مختصة تتولى تمثيل الباحثين والدفاع عنهم بصورة جماعية وفردية أيضاً عند الاقتضاء (٢).

ولتفصيل هذه العناصر نقول إنه يتعين بقدر الإمكان على المؤسسات التي تستخدم الباحثين أن تكون هيئات مستقلة وهذا يعني أنه فيما يتعلم بالسياسة والتنظيم الداخليين يجب أن يتولاه أعضاء هذه المؤسسات وأجهزتها الإدارية.

فالباحث العلمي يجب أن يكون محصناً ضد الفصل من عمله بناء على اختلاف شريف مع آراء مؤسسته أو زملائه.

⁽١) المرجع السابق، ص١٨٩.

⁽٢) المرجع السابق، في الموضع نفسه.

إن من ضمانات الحرية الأكاديمية وأكثرها فعالية تعدد المدوارد الماليدة للبحوث التي تتسم بالمخاطرة العالية (من زاوية احتمال النجاح) وذلك لأن المؤسسة وأعضاؤها يصبحون أقل عرضة للضغوط كما أن الباحثين الذين يتمسكون بآراء مخالفة للمعرفة المقبولة أو يعملون في مشروعات ليست موضع استحسان بوجه عام سيكونون على الأرجح قادرين على العثور على المدوارد اللازمة لتجاربهم.

وتتضح الحاجة إلى هيئة مهنية قوية لمساندة أفرادهـا وتعزيـز الحريـة الأكاديمية وتنهض الكلية بالفعل بدور له قيمة في مساندة الحريـة الأكاديميـة فـي الجامعات المنتشرة في العالم(١).

وإذا كان للإستاذ الجامعي في بعض الأحيان دور بطولي في مضمار حريات التفكير والتعبير والنشر، فأن الاستثناء لا يقاس عليه، ومن شم فأن الضرورة العلمية تفرض وجود مؤسسة محترمة و فعالية وذلك ليتأمين هذه الحريات له ولتأمين حقوقه ومصالحه المشروعة فالأستاذ الجامعي غير قادر علي الكفاح بمفرده دائماً ويكون وجود مؤسسة علمية تملك القدرة على ايقاف أية اعتداء عليه هو امر لازم للحريات الفكرية والاكاديمية. ولعل مجلسس الأساتذة ضمن تشكيلات الجامعة هو خير من يقوم بهذه المهمة إن تكن ثمة نقابة لأساتذة الجامعة أو للباحثين العلميين.

⁽١) المرجع السابق، ص١٩٠.



onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثالثاً احتياجات حرية البحث العلمي

لن تتحقق حرية البحث العلمي في جامعاتنا العربية بقدرة قادر أو بسحر ساحر، وإنما ثمة مسؤوليات متعددة الأوجه والأسس تقوم بها جهات أربع لتلبية احتياجات هذا النمط المتميز من الحرية. وتقع هذه المسؤولية على الدولة، والمجتمع، والجامعة، والباحثين أنفسهم، فإذا تظافرت جهود هؤلاء وقام كل طرف بأعباء مسؤوليته الخاصة بدقة وأمانة وشرف فإن حرية الباحث العلمي لن تتحقق فحسب بل وتتحقق إلى جوارها الحربات الأكاديمية، والمناخ العلمي، والقيم والتقاليد الجامعية والدور الريادي المتميز للجامعة كقاعدة للتغيير والابداع. وقبل الولوج في صلب هذه المسؤوليات أتطرق على نحو سريع لبيان مسبر رات حرية البحث العلمي في الجامعة. فلماذا حرية البحث العلمي؟

البحث العلمي: عملية تتم في خطوات استقصاء منتظم ودقيق يهدف إلى الحصول على معارف جديدة ويمكن البرهنة على صحتها عن طريق الاختبار العملي والمنطق العلمي السليم وبعبارة أخرى، البحث العلمي: هو أحد المقومات الأساسية للجامعة، ويمكن لها من خلاله المساهمة في تطوير العلوم والمشاركة في حل مشكلات المجتمع وهو دعامة جوهرية لقيام برامج فعالة للدراسات العليا يمكن من خلاله إعداد الكوادر (الملاكات الأطقم-الإطارات) في مجالات العلوم كافة.

ومن ضمن الأغراض الكبرى للبحث العلمي توسيع المعارف النظرية والتطبيقية عن طريق اكتشاف المجهول والوقوف على الحقائق الأخسيرة والجديدة وهذا لن يتم إلا إذا توسل الباحث العلمي بالحرية كأداة تمنحه القدرة على ولوج أفاق المعارف والعلوم دون قيود سبق إعدادها أو محددات قسرية.

ولا شك في أن سبب غياب حرية البحث العلمي هو سيادة الكبت الفكري إذ يتعاظم نمو هذا الكبت والابتزاز على الفكر العلمي في المجتمع العربي الذي يعاني من المساس والعدوان، وانعدام شغل العقل لمكانه العادي ونقص سيادة العلم.

وفي ظل هذا الواقع البنيوي يحاول الباحثون العلميون انستزاع حرياتهم بصعوبة بالغة.

وتعد حرية البحث العلمي مظهراً بارزاً من مظاهر الحرية الأكاديمية ومسالم تتمتع الجامعة بشخصية أكاديمية مستقلة فإنه يستحيل الكلام حينئذ عن حريسة البحث العلمي فالعلاقة العضوية بينهم علاقة الجزء بالكل.

مسؤولية الدولة

يقع العبء الأعظم على الدولة في مجال توفير احتياجات حريسة البساحث العلمي، فهي صاحبة السلطة وهي الحائزة للمال العام ومن تسم فإن مسووليتها تتنوع، مثال ذلك توفير نظام للحريات المدنية واطلاق حرية الاجتهاد دون رقابة مسبقة أو لاحقة أو متزامنة إضافة إلى إيمانها المطلق بأهمية البحث العلميي في الحياة العامة للدولة والمجتمع والأفراد وتقع على الدولة مسوولية المساهمة في توفير المناخ العلمي وأخيراً وليس آخراً تقع على الدولة مسؤولية رعايسة البحث العلمي رعاية مالية مناسبة.

ذ وجود نظام للحريات الهدينة:

من الضرورة وجود نظام للحرية المدنية (Civil Liberty) أساسها الشرعي القانون وتتسع كي تشمل حرية الفرد والجماعة (١) و وضع سياج من الحماية ومنع

⁽¹⁾ ARBLASTER A, THE RISE AND DECTRINE OF WESTERN LIBRALISM, OXFORD, BLACKWELL1984, P19.

التدخل في الحريات الأساسية من ذلك الحرية الفكريسة كحريسة التعبير والرأي والحرية الشخصية وحرية ممارسة العقيدة والشعائر الدينية (١).

فحرية التفكير تعني حق الباحث العلمي في التفكير الحر، أما حرية التعبير فتتضمن الحق في الكتابة إضافة إلى الحق في القول، وللباحث أيضاً حرياة في الاتصالات والحق في الحصول على البيانات والمعلومات والحقائق والحسق في حرية العقيدة أو حق الاعتقاد إضافة إلى الحق في المشاركة السياسية.

إن الديمقر اطية هي حق الإنسان في تنميسة جميسع قدر اتسه الفرديسة، والمساهمة في بناء مستقبله كما انها تهدف إلى التفتح الكسامل الشخصية الإنسسان بدون انقطاع (٢).

ب- اطلاق حرية الاجتهاد العلمي والفكري:

يتعين خلق قيمة أخلاقية-علمية، تتمثل في إيمان الجميع بحريــة الاجتــهاد العلمي في الميادين الطبيعية والإنسانية.

ومن حق الباحث أن يقدم لنا نتائج اجتهاداته بجراة وشجاعة ودون أن يتوقع أن يجابه بلوم لائم أو تعنيف متعصب فمن لا يعجبه الرأي عليه مواجهت بالحجة العقلية أو الدليل العلمي. فجوهر البحث العلمي ينم عن الاختلاف ومن الضرورة أن نتقبل الاختلاف ونتعلم كيف نختلف وكيف نستفيد من خلافاتنا العلمية والفكرية ومن خلال الحوار العلمي الموضوعي يتراجع المخطئ ويتقدم المصيب ويذهب الزبد جفاء وكل ذلك بروح رياضية ودون ادخال العواطف والانفعالات في ميزان العلاقات بين العلماء والباحثين.

⁽¹⁾ DONNTELLY T. THE CONCEPT OF HUMAN RIGHTS, LONDON, GROOM HELM, 1985, P11.

⁽۲) د. عبد القادر الشيخلي: الإرشاد التربوي في الجامعة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ۱۹۸۳، ص ۱۱۰.

ج- إيمان السلطة السياسية الكامل مضرورة وأهمية البحث العلمي عولا وعملا:

سواء في مجال الجامعات أو مؤسسات القطاع الخاص ورعايته سياسياً وإدارياً ومالياً واجتماعياً. فلا تكفي البرامج الوزارية أو الشعارات السياسية وإنما تخطيط المستقبل يقتضى "تفعيل" مقولة أهمية البحث العلمي.

د- المسلامة في توعيّر المناخ العلمي:

للدولة دور كبير في توفير المناخ العلمي إضافة إلى المجتمع والجامعة والأساتذة الباحثين فمطلوب من الدولة توفير سائر الأجهزة والمكائن التقنية التي تجعل الباحثين يعملون وفق أحدث المبتكرات والاختراعات والاكتشافات التي تسهل اتصالنا بالعالم المتقدم فيجري على قدم وساق، إضافة إلى احترام كل من الدولة والمجتمع للجامعة وللأساتذة ولنتائج البحوث العلمية، فحرية البحث العلميي الجامعي تحتاج من الدولة الدعم السياسي والدعم المعنوي والدعم المالي.

هـ - توهير الشويل الكلن:

يتحقق الدعم المالي للدولة لقطاع البحث العلمي الجامعي بالأشكال التالية:

- تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من الدخل القومي لبحوث الجامعات.
- توفير حوافز مالية عالية للباحثين تشجيعاً لهم في مواصلة العمل البحثي.
- حماية الحقوق المالية للباحث العلمي سواء بتسويق نتائج بحثه أو تسويق مؤلفاته العلمية.
- تخصيص ميزانية مستقلة للبحث العلمي ضمن الجامعة الواحدة ومساعدة الدولة وقطاعات الانتاج والخدمات العامة والخاصة في تمويلها على أن يتم الانفاق منها على الأعمال البحثية ومكافأة الباحثين وأن تتكلف الجامعة بالمصروفات الإدارية والتشغيلية للبحوث العلمية.
- تخصيص المنح والحوافز وتشجيع العمل البحثي ومكافاة البحوث المنسورة مكافأة مالية مجزية.

تخصيص المنح والحوافز وتشجيع العمل البحثي ومكافاة البحوث المنشورة مكافأة مالية مجزية.

- تشجيع التفرغ الجزئي أو الكلي لعضو هيئة التدريس للبحث العلمسي ومكافأته عن الانجاز ومساءلته عنه عند التخلف عن اكمال مهام التفرغ العلمي.

وإذا كان البحث العلمي يحتاج إلى تمويل كاف لتغطية نفقاته وإجراءاته فإن الاستقلال المالي للجامعة يؤثر تأثيراً فعالاً في حرية هذا البحث إذ يمكن أن تنطلق المؤسسة البحثية (والجامعة أرقى اشكالها) دون ضغوط من رقابة إدارية أو مالية خارجية، وحرية البحث العلمي لن تتكفل بقيادة جامعية تسعى لتأمينها والمحافظة عليها فحسب وإنما أيضاً بضرورة وجود استقلال مالي يحقق الضمائلت والاستحقاقات المادية لهذه الحرية المنشودة.

۲

مسؤولية المجتمع

يفترض بالمجتمع أن يحتضن أبناءه البررة، ولعل الباحثين العلميين هم الذين يحملون مشاعل العلم والمعرفة لانارة طريق المسيرة الاجتماعية.

وثمة التزامان معنويان على المجتمع كسلطة وعقل وقيم هما:

الأول: ضرورة توقير العلماء وأساتذة الجامعة، فإذا احترم المجتمع علماءه وأساتذة جامعاته فهو بمثابة احترام لقادة عقله المخطط ووجدانه العام.

الثاني: النقة بالباحثين الجامعيين: فهؤلاء يبحثون في إطار الصالح الاجتماعي ومسن ثم فهم يحللون الوقائع والظواهر الاجتماعية ويكتشمون المشكلات التسي تعترض المسيرة الاجتماعية العامة ويدلون بدلوهم فسي مجال الحلول والخيارات وصولاً إلى تقدم المجتمع في مراتب الحضارة والعلم والانتاج والحياة.

مسؤولية الجامعة

تتمثل أوجه مسؤولية الجامعة في إيمان القيادة الجامعية بالحريات الأكاديمية وتوفيرها لمتطلبات العمل البحثي والمساهمة في تنميسة القيم والتقاليد الأكاديمية والاعتراف بحقوق الأساتذة وحرياتهم وتشجيع تشكيل الفرق البحثية والمساهمة في إنشاء الشبكة المعلوماتية العربية الموحدة وفي سلم الأولويات يكون:

أ- إيمان القيادة الجامعية الكامل بالحريات الأكاديمية وتوقيرها قولاً وعملاً.

ب- توفير الجهات البحثية مستلزمات العمل البحثي كافة.

ج- تنمية القيم والتقاليد الأكاديمية.

فسلطة الجامعة بما تصدر من قرارات جامعية ملزمة التنفيذ، وما تتخذه من إجراءات واجبة الاحترام هي الأقدر على تنمية قيم جامعية وتقاليد أكاديمية ورعايتها وتطويرها طالما بقت في إطار مبادئ المرفق الجامعي كمرفق للعلم والمعرفة.

د- الاعتراف للأساتذة بحرية الفكر وحق إدارة الجامعة:

فإذا أطلقت إدارة الجامعة هذه الحرية وأقرت هذا الحق سواء بتشكيل مجلس للأساتذة يملك سلطات جامعية فعلية أو بتشكيل المجالس الجامعية مناصف بين ممثلي الإدارة وممثلي الأساتذة فإن ثمة خطوة وصورة مباركة قد اتخذت في هذا الشأن ومن ثم سيشعر هؤلاء بأنهم قوة ضاغطة في الجامعة تسهم في بنائها وتطويرها نحو أفاق أرحب.

هـ- تشجيع تشكيل الفرق البحثية:

حاجة الباحث العربي إلى معرفة ما يحدث في الوقت الحاضر في مجالسه العلمي المتخصص تقتضي ضرورة التعاون مسع الباحثين الآخريان لاستكمال معلوماته وزيادة خبراته. فالبحث العلمسي يواكب التطورات فسي المجالات

التخصيصية وبلك ذات العلاقة المباشرة فالاطلاع على النتائج الحديثة في الميدان العلمي يتطلب الاستعانة بالفرق البحثية التخصيصية وتشعب مسائلها وتنوع أفاقها.

و – المساهمة في إنشاء الشبكة العربية الموحدة للمعلومات بالتعاون مــع اليونســكو والتنسيق مع الشبكات المعلوماتية القطرية وتطويرها كي تصبح الشبكة الفعالـــة والكفية الوحيدة في الوطن العربي.

£

مسؤولية الباحثين

لا تتحقق حربة البحث العلمي بقرار إداري أو بخطة جامعيه مرسومة وإنما تحتاج بالاضافة إلى الدعم السياسي إلى مساهمة أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ الخطوات التالية:

- أ- الاستقلال بالتفكير بحيث يصبح الفكر مديناً للحقيقة، فلا يكفي المطالبة بحريـة الفكر أو حق التفكير وإنما يجب قبل ذاك صياغة القدرة على التفكير المستقل عن الثوابت أو القيم الفكرية البالية.
- ب- القدرة على الإيمان بالقيم الليبرالية الخاصة بالبحث العلمي كقيه الاختالف والتسامح وتقديس العقل واحترام المعرفة العلمية والمساهمة الفعالة في توفير المناخ العلمي وقيامه على أصول مؤسسية وليس قيادات مستبدة.
- ج- تكوين وتنمية قدرات ومهارات شخصية للبحث العلمي: الواجب على الباحث العربي أن يغرس في نفسه اتجاهات حقيقية متكاملة عن طريق التربية الأخلاقية الداخلية والايحاء الذاتي والتعلم الشميخصي (١) بحيث تتوليد في التطبيقات العلمية والبحثية مهارات تغذي فكره بنزعة نحو ليبراليمة البحث العلمي، وأبرز ذلك:

⁽١) في التوسع: أنظر كتابي: المنهجية العلمية في التثقيف الذاتي، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٨٥.

- حب المعرفة، وولوج المجهول، والشغف بالوصول إلى الحقائق كاملة غيير منقوصة.
- تحقيق مستوى عال من الطموح يتجاوز نزعة البرجزة أو التطلعات الفردية للمناصب الحكومية أو عكس ذلك في الانشغال المطلق بهموم المعيشة والأسوة، والانتقال إلى الايمان بالعمل والبحث العلميين والعدالة وسيادة القانون والاندماج الذاتي بمنجزات العلوم والتكنولوجيا والمعارف والحضارة العامة المعاصرة.
 - الحرص الجاد والمستمر على التغيير والحداثة والابداع.
- العمل بصمت مطلق ودون كلل أو ملل، ودون الاهتمام بـالمردود المـالي أو الصيت الإعلامي أو الثناء الرسمي أو نقد الحاسدين وأن يكون رائده الصـالح العربي أو النافع الإنساني الرحيب.
- ز ايمان الباحث العربي بالنظام الديمقراطي الليبرالي فلسفة وعقيدة وفكراً
 وممارسة، وهذا يتطلب:
- وضوح الرؤية الفلسفية الليبرالية في أعمال الباحث العلمي سواء كانت بحوثاً
 أو دراسات أو كتبا أو مقالات.
- تطبيق الفكر الديمقراطي في الممارسة البحثية سواء في تعامله مع زملائسه أو طلبته أو الآخرين، فهو ديمقراطي مع مساعديه ومع طلبته قولاً وفعلاً.
 - الإيمان الكامل بضرورة العمل الجماعي عن طريق فرق العمل البحثي.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية علي أساس الحيوار الديمقراطي الحر بحيث يتحاور وفق مبادئ أخلاقيات الحوار (١).
- ح- اجتناب التردد في استشارة الزملاء الباحثين عن القضايا التي أشكلت عليه أو عرض مسودات بحثه عليهم لاستطلاع آرائهم والاستفادة القصوى من خبراتهم الفنية المكتسبة.

⁽١) في المتفصيل انظر كتابي: أخلاقيات الحوار، عمان، دار الشروق،١٩٩٣.

- ط- الاحساس بالارتباح التام تجاه أي عمل بحثي جاد لزميله ومحاول الاغتناء
 منه واجتناب تجاهل نتاجات الآخرين أو غمط حقوقهم أو سلب جهودهم أو الصمت اللاأخلاقي تجاه جهودهم العلمية المتميزة.
- ي- تقبل النقد الموضوعي برحابة صدر حتى ولو لم يقتنع بالأفكار الناقدة إذ مسن الضروري استقبال وجهات نظر الأخرين دون استياء أو ضيق وإنما مقابلتها كحق من حقوق الآخر في النقاش والسجال الموضوعي الأخلاقي السليم.
- ك- النظر إلى أن اختلاف ثقافات الباحثين أعضاء هيئة التدريس بسبب اختـــلاف مدارس تخرجهم ليس مدعاة للفرقة والتناحر إذ أن هذا الاختلاف يثري ثقافــة كل طرف بل ويغريه بالتفاعل الفكري والعلمي الخلاق.

ل- اجتناب التردد في ولوج التجريب المنظم:

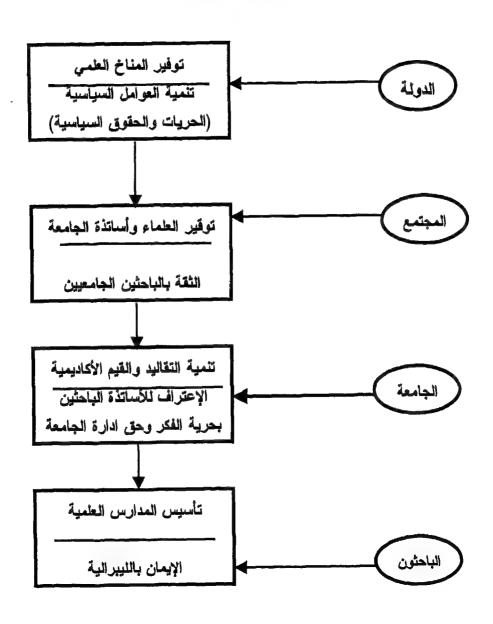
يخوض الباحث في مجالات علمية جديدة ويحرث في أرض بكر، ومن الضرورة التمييز بين تجريب عشوائى وتجريب منظم واعى الأهداف.

فالباحث العلمي يستطيع ولوج مجالات نوعية مختلفة ولكنها مجالات تقليدية أو مألوفة في الأغلب الأعم أما المجالات الجديدة أو ذات الصعوبة فهي طريق البحث العلمي المبدع الذي لن يتيسر الابداع في مجاله إلا بتأمين وكفالة الحرية، فهي التي تفتح الباب على مصراعيه أمام الباحث العلمي كي يبدع دون تحفظات أو محبطات.



onverted by lift Combine - (no stamps are applied by registered version)

منظومة الأدوار المتكاملة



nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

EIBLIOTHECA ALEXANDRINA



أولأ: المراجع العربية:

أ- الكتب:

- ۱- د. جون ديكنسون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمــة اليونسكو، عالم المعرفة (١١٢) الكويت، ١٩٨٧.
 - ٢- د. عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٩.
- ٣- د. عبد القادر الشيخلي: المنهجية العلمية في التثقيف الذاتي، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٨٥.
- ٤- د. عبد القادر الشيخلي: الإرشاد التربوي في الجامعة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.
 - o- د. عبد القادر الشيخلي: أخلاقيات الحوار، عمان، دار الشروق، ١٩٩٣.
- ۲- د. عمر محمد علي: رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي (حليقة في المعهد العربي للتخطيط الكويت) دمشق، دار طلاس، ۱۹۸۸.
- ٧- د. محيى الدين صعاير: تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن
 العربي، تونس: اليسكو، ١٩٨٦.
 - ٨- د. مصطفى سويف: نحن والمستقبل، كتاب الهلال (٢٣٣)، القاهرة، ١٩٩٤.

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٩- اليونسكو: المركز الأوروبي للتعليم العالي في بوخارست: التعليم العالي في سويسرا، ترجمة الدكتور عمر الشيخ، اتحاد الجامعات العربية (د.ت).

ب- البحوث والدراسات والمحاضرات والمقالات:

- ١- د. ابر اهيم محمود: دور التعليم العالي في الأردن، مجلة بوندباس (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية للدول العربية)، عدد ٣ يونيو ١٩٩٣، عمان.
- ۱۱ د. بسام العمري: مشكلات التعليم العالي ومعوقاته، مجلة در اسات (الجامعة الأردنية)، مجلد ۱۲أ، عدد ۲، ۱۹۹۲.
- 17- د. حسن احمد ابراهيم: الدراسات العليا في الجامعات العربية، ج١، دار مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٨٦، (مجموعة بحوث مؤتمر تعليم عالى).
- 17 رمضان الرواشدة: الاحصاءات تؤكد مشكلة العملية التربوية والتعليمية، جريدة الرأي (عمان)، ١٩٩٩/١/١٥.
- 14- د. عبد الآله يوسف الخشاب، د. هاشم يحيى الملاح: التقاليد الجامعية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع٢٤، ١٩٩٨.
- ١٥ د. عبد الله بويطانه: الانفاق على التعليم في الوطن العربي، بحث لمؤتمر الدورة الرابعة والعشرين، جامعة قطر، ١٩٩١.
- 17 د. عبد الرحمن عدس: الجامعة والبحث العلمي، مجلة اتحساد الجامعات العربية، تموز ١٩٨٨، عمان.
- 17 د. عمر عبد الرحمن الأقرع: أرقام ومؤشرات الدراسات العليا في جامعة الخرطوم (بحث منشور في كتاب د. حسن احمد ابراهيم).

- 1 / د. عيد دحيات: التعليم في الأردن، رؤية مستقبلية، محاضرة في مجمع اللغية العربية الأردني، بعمان، في ١٩٩/١١/٢١.
- 9 د. ماجد فخري: ماهية الإنسان وحقوقه الطبيعية، بحث في كتاب الإنسان و الدستور، بيروت، مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية (د.ت).
- · ٢ محمد يوسف سكر: تجربة الدراسات العليا بجامعة الخرطوم، (بحث منشور في كتاب د. حسن احمد ابراهيم).
- ٢١ د. محمود السمرة: الجامعة وتحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الثقافيـــة
 (الجامعة الأردنية)، ع٢، ٩٩٠.

تانيا: الهراجع الانتحليزية:

- 22- ARBLASTER A, THE RISE AND DECTRINE OF WESTERN LIBRALISM, OXFORD, BLACKWELL, 1984.
- 23- DONNTELLY T. THE CONCEPT OF HUMAN RIGHTS, LONDON, GROOM HELM, 1985.
- 24- KROEBO, ANTHROPOLOGY, CHICAGO, 1954.



nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثاني البحث العلمي المؤسسي

أولاً ــ لمّ مؤسسية البحث العملي؟ ثانياً ـ البحث العلمي المؤسسي العربي في ظسل العولسة وتكنولوجيسا العلومات.



onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تمميد

ثمة عامل اقتصادي-اجتماعي وراء ازدهار نظام البحث العلمي المؤسسي المؤسسي المؤسسي INSTITUTIONAL SCIENTIFIC RESEARCH يتمثل في ظهور الصناعة وما أعقبها من اختراعات تكنولوجية حديثة لأجيال متعاقبة، وخصوصاً تكنولوجيات الطاقة والمعرفة والإعلام إذ أن هذا النشاط المتعاظم ما كان له تحقيق هذه السيادة الكاسحة لولا الاتجاهات المؤسسية في البحث العلمي المعاصر. فالبحث المؤسسي ثمرة وجود مؤسسات اهتمت بهذا النشاط العلمي سواء على الصعيد الدولي حيست منظمات الأمم المتحدة والمنظمات القاريسة والإقليميسة أو على صعيد الدولة باعتبارها أم المؤسسات أو على مستوى القطاع الخاص الذي أخذ يتعساظم نفوذه تحت تأثير اتجاهات الخصخصة العالمية.

نحاول هنا الإجابة على حزمة اسئلة جوهرية متنوعة منها:

- هل تتعارض حرية الباحث العلمي في التفكير والتعبير مسع نمط البحث المؤسسى؟
 - ما سمات البحث المؤسسي وما الصور والأشكال التي يتخذها؟
 - ما الفروق بين بحوث مراكز الدولة وبحوث مراكز القطاع الخاص؟
 - ما النظم والضوابط النظامية التي تشكل بنية البحث المؤسسى؟
- ما وظائف وآليات البحث المؤسسي في مستقبل العرب سواء فسي إرسساء وتنفيذ سياسات توطين التكنولوجيات المتقدمة، واستنباتها، والمحافظة على الطاقة واستنبات غيرها من طاقة جديدة ومتجددة؟

وغير ذلك من الأسئلة الحيوية التي تدور في فلك البحويث العلمية وأهدافها الاستراتيجية.

وسأقسم الموضوع إلى مبحثين رئيسيين يتناول أولهما ماهية البحث العلمي المؤسسي، أما المبحث الثاني فيعالج دور هذا النمط من البحوث في عالمنا العربي وفي ظل الألفية الثالثة، وسأختتم هذا البحث بتقديم أهم الاستنتاجات التي ساتوصل

إليها وأعرض أبرز الاقتراحات التي أرى ضرورة إعمالها في حياتنا العلمية والبحثية، وقد وجدت أن من الأصوب إلقاء الأضواء على مصطلح المؤسسة كيي يستكمل هذا الموضوع وضوحه، وسيكون ذلك بمثابة تمهيد عام، والآن نتساءل معلم ما المؤسسة؟

المعنى اللغوي يشير إلى أن أسس، أنشأ، بنسى، أرسسى أساسساً لشسيء، والمعنى المصطلحي يذهب مثلاً إلى أن: أسس شعباً، جمعه في مجتمع، وماسسة: أسس مؤسسة أن فالمؤسسة هي تنظيم أو ظاهرة تنظيمية ومن ثم فهي تنصرف إلى العائلة والمجتمع والدولة وكذلك المرافق العامة والخاصة فسهي مجموعة قواعد وأنساق تدير بشر أو أموال لغايات محددة، وبهذه المثابة فسإن المؤسسة الخاصة هي:

"شخص اعتباري ينشأ بتخصيص مال لمدة معينة، لعمسل ذي صفة إنسانية، أو دينية، أو رياضية، أو لأي عمل آخر من أعمال البر، أو الرعايسة الاجتماعيسة، أو النفع العام، دون قصد مادي، ويكون إنشاء المؤسسة بسند رسمي أو بوصيسة" أمسا المؤسسة العامة فهي مصالح عامة ذات شخصية مستقلة عن شسخصية الدولسة أو فروعها، ويغلب أن تكون مصالح إدارية اقتطعت من السلطة التنفيذيسة ومنحست الشخصية القانونية، فصارت لها ذاتية مستقلة وأموالها وميزانيتها الخاصة (٢) ويساخذ المعجم الوسيط بمفهوم ضيق أو اقتصادي للمؤسسة إذ يعرفها بأنسها "كمل تنظيم يرمي إلى الإنتاج أو المبادلة للحصول على الربح" (٣) وتتألف المؤسسة من عناصر ينظيمية ذات صفة رسمية بالنسبة للخاضعين لها (الدولسة أو القطاع الخاص) إذ

⁽۱) د. خليل أحمد خليل: معجم مفاهيم علم الاجتماع، بيروت: معـــهد الانمـــاء العربـــي١٩٩٦، ص١٠١.

⁽۲) لجنة من العلماء والباحثين برئاسة أ. محمد شفيق غربال مدير معهد الدراسات العربية (جامعة الدول العربية): الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني (الصادرة عن مؤسسة فرانكليسن الأمريكية) بيروت: دار الجيل ١٤١٦هـــ-١٩٧٥م، ص١٧٧٨.

⁽٢) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط٢، ج١، استانبول (تركيا) المكتبة الإسلمية (د.ت) ص١٧.

تتضمن سلطة وضع القواعد التنظيمية وأخرى تقوم بالإجراءات التنفيذي...ة، وثمــة رقابة وإشراف ومساعلة ويتفاوت حجمها ومداها وتمويلها وفق طبيعـــة المؤسسـة (رسمية أم أهلية).

خصائص المؤسسة:

يمكن العثور على عدة خصائص للمؤسسة، أبرزها:

- مجموعة قواعد وأنساق تنظيمية أو تشريعية.
 - مجموعة أنشطة وإجراءات عمل.
- مجموعة أفراد تربطهم رابطة دم، أو قانون، أو عقد.
 - وجود أهداف للمؤسسة يسعى أفرادها لتحقيقها.
- وجود سلطة رئاسية، كما توجد حالة تبعية تنظيميسة، ومن ثم فأن العقاب ضروري لبقاء المؤسسة وانتظام عملها اليومي.
- ضرورة التعاون بين الأفراد لتحقيق الأهداف، فهم يعملون بشكل جماعي وليسس لمالك دكان يعمل بمفرده.
- يمكن العثور على مصالح لأفراد المؤسسة تختلف عن أهداف المؤسسة فاذا خضعت المؤسسة للتنظيم الرسمي فالمصالح الخاصة تعبر عن التنظيم اللارسمي، ومن ثم فليس من الضرورة أن تتطابق الميول أو الاتجاهات النفسية، ولكن من الضرورة أن تتناسق الأعمال والأهداف.
- وجود سلوك تنظيمي: وهو السلوك الخاضع لقواعد عمل مرسومة ضمسن إجراءات معروفة سلفاً ونابع من طبيعة المؤسسة وأهدافها فالسلوك المؤسسي لرجل الدين غير السلوك المؤسسي للعامل في شركة تجارية فهو اي السلوك المؤسسة وتصبح جزءاً المؤسسي- مجموعة قواعد نظامية يعتادها العاملون في المؤسسة وتصبح جزءاً من حياتهم المهنية ضمن أخلاقيات الوظيفة أو الأخلاقيات النابعة مسن طبيعة الانتماء للمؤسسة عائلية كانت أم حكومية فهل ثمة من حاول تنظير المؤسسات؟



نظرية المؤسسة

أنشأ هذه النظرية -في فقه القانون العام- الفقيه الفرنسي "موريس هوريـو "HAURIOU" فهي حالة جديدة من العلاقات القانونية تختلف عن القـانون والعقـد، فالمؤسسة هي فكرة عمل أو مشروع يتحقق قانونيا في الوسط الاجتماعي، والتحقيـق هذه الفكرة يتعين أن تنظم السلطة التي تدار من قبل هيئاتها، ومن جهة أخرى بيـن أعضاء هذه المجموعة الاجتماعية وهناك مظاهر إيجابية منظمـة توضـح لنـا أن المؤسسة تنطوي على ثلاثة عناصر أساسية هي:

الأول: فكرة مشتركة تسعى جماعة من الأفراد لتحقيقها.

الثاني: إظهار المشاركة لدى المجموعة وهو موضوع الفكرة عن طريق علاقسات الائتلاف المؤسسى على حد تعبير "جورج رينار".

الثالثة: سلطة منظمة لخدمة الفكرة، وفكرة العمل متحققة في المشروع وهي تشكل العنصر الدائم في المؤسسة وتبقى مستقلة عن الأفراد الذين يتولون أمرها فالظاهرة المؤسسية ظاهرة عامة حتماً وهي تبرز في جماعات القانون العام والقانون الخاص والمجتمع الوطني والجماعة الدولية وكذلك الجماعات الدينية.

وهناك تدرج في المؤسسات ففي نطاق الأمة فإن المؤسسة الأولى تكون للدولة التي يراها هوريو مؤسسة المؤسسات^(۱) هل يمكن تطبيق ذلك على المؤسسة السياسية؟

⁽¹⁾ عرض هذه النظرية في الفقه الفرنسي الأستاذ "سالون".

SALON S., DELINQUANCE ET REPRESSION DISCIPLINAINE DANS LA FONCTION PUBLIQUE, THESE, PARIS, L.G.D.J 1969. P.P22 et.S.

وأنظر نقد هذه النظرية: د. عبد القادر الشيخلي: النظام القانوني للجزاء التأديبي، عمان، دار الفكر ١٩٨٣، ص٧٠.

المؤسسة السياسية:

اقترح صمويل هنتجتون، عالم السياسة الأمريكي أربعة معايير للمؤسسية السياسية هي:

- اولاً: قدرة المؤسسة السياسية على التكيف المستمر ADAPTATION مع الظروف البيئية، المحلية والدولية ويجري التعرف على هذا التكيف من خال عمر المؤسسة الزمني CHRONOLOGICAL AGE أو عمر ها الجيابي GENERATIONAL AGE. وتغير أو بقاء الوظائف الرئيسية للمؤسسة السياسية.
- ثانياً: التعقيد COMPLEXITY وما يرتبط به من وجود عدة نظهم فرعيه -SUB SYSTEM ووظائف تخصصية ومهام محددة. فالمؤسسة السياسية المعاصرة تقوم بعدة وظائف تغطي جوانب الحياة مما يترتب عليه تعقيد بنيه ومهام المؤسسة.
- ثالثاً: الاستقلالية AUTONOMY وهي مدى تمتع المؤسسة بالحرية والذاتيـــة فــي العمل والحركة فكلما تمتعت المؤسسات بحرية الحركة كان النظام السياســي نظام مؤسسات ومن مظاهر الاستقلالية، الميزانية المالية للمؤسسة، وطــرق التعيين في وظائفها.
- رابعاً: التماسك COHERENCE وهو طبيعة العلاقة بين أعضاء المؤسسة: هل هي تعاون وانسجام، أم صراع او ما بينهما؟ ويمكن معرفة التماسك من خال درجة الانتماء للمؤسسة، ووجود جماعات فرعية SUB-GROUPS، أو وجود خلافات حقيقية كبيرة أم هامشية تافهة (۱).

⁽¹⁾ HUNTINGTON, S.P. POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES, NEW HAVEN: YALE UNIVERSITY PRESS, 1971. P.286.

الفرع الثاني مأسسة البحث العلمي

لقد ازدهر في السنوات القليلة الماضية البحث العلمي المؤسسي في المجتمعات الصناعية المتقدمة خصوصاً في أمريكا وبريطانيا، وإلى جانب مؤسسات التعليم العالي وما تقوم به من أنشطة بحثية متخصصية. توجد أعداد متزايدة من البحوث النظرية والتطبيقية التي تجري في المراكز والمؤسسات المستقلة عن التعليم العالي سواء ارتبطت بالحكومة المركزية أو الهيئات المحلية أو القطاع الخاص.

إن وجود إطار مؤسسي لنظام البحث العلمي يساعد على سلمة النشاط العلمي والنمط التنظيمي لهذا البحث وذلك بالتزامه بتشريعات أو تعليمات أو معلير أو أهداف محددة مسبقاً والالتزام بسياسيات بحثية ولو كانت ليبرالية المضمون.

إن وجود مناخ علمي وحريات فكرية وأكاديمية ومدارس علميسة وفكريسة وتمويل كاف لعمليات البحث العلمي ساعد مساعدة مباشرة وفعالسة في مأسسة البحث العلمي طالما كان عالم الإنتاج والخدمات يحتاج إلى بحسوث أوسمع وذات نتائج أدق.

وبعد هذا التمهيد الضروري، أتناول موضوعات البحث المؤسسي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وهل يتناقض البحث الفردي مع البحث المؤسسي وما معايير البحث المؤسسي ودور فرق البحث وخصدائص البحث المؤسسي وأهدافه، وأخيراً بيان أساليب إعداد البحث العلمي مؤسسياً. وساتناول هذه الموضوعات في ست مسائل مستقلة.

المسألة الأولى: البحث المؤسسي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية

لا شك في أن العلوم الطبيعية متقدمة تقدماً نوعياً كبيراً مقارنة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية وذلك لأنها علوم تخضع لقوانين الطبيعة التي تتعامل مع

المادة بصفة أساسية وهي تتضمن قوانين لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، أما العلوم الأخرى فهي علوم أيدولوجية لأنها مرتبطة بأفكار البشر ومصالحهم وهي أفكار مختلفة ومصالح متباينة فالصراع في نطاقها يكون صراعاً على المصالح المشروعة وغير المشروعة فالعلوم الطبيعية منضبطة انضباطاً تاماً لأنها تخضلة اقانون الحتمية ويسهل التنبؤ العلمي في نطاقها بينما العلوم الاجتماعية والإنسانية تتحكم فيها الإرادات البشرية والأفكار المتناقضة والمصالح المتضاربة الأمر الذي يرتب على هذه الحقيقة العلمية أن البحث العلمي الطبيعي المؤسسي يجري دون عقبات كؤود في الأغلب الأعم إذ أن الباحثين يتعاملون مع حقائق مادية لا تؤشر على مصالحهم أو ذواتهم ولا يمكن أن تكون للعاطفة البشرية دور يذكر في نطاقها بينما المؤسسية في البحث الاجتماعي أو الإنساني تكون أصعب وإذا جرت فيخشي أن تكون مؤسسية في البحث الاجتماعي أو الإنساني تكون أصعب وإذا جرت فيخشي أن تكون مؤسسية مقننة أو مؤدلجة أو مسيسة أو هادفة إلى صياغة نتائج معينة قبل الوصول إليها فعلاً (۱)، لذلك يجب التدرب على المؤسساتية في هذه العلوم الاخيرة.

المسألة التلنية: الغردية والهوسسية

أرى، أن الفردية لا تتعارض مع المؤسسية في البحث العلمي طالما كالبحث البحث مدركاً لقواعد المؤسسية ومستوعباً لأهدافها فهو سيجسدها في سلوكه البحثي، ويمكن في غير قليل من الحالات إنتاج بحث علمي فردي ذي نتائج علميسة باهرة تفوق الكثير من البحوث الجماعية التي تتسم بتفاوت الأساليب واختلف طرق استخراج النتائج والطابع الفسيفساني للبحث ذاته بشكل عام.

صفوة القول في هذا الشأن أن الباحث العلمي الذي أدرك أن العصر السائد هو عصر المؤسسات وأن حياتنا مؤسسة طبقاً لأهداف محددة فإنه يتآلف مع الروح المؤسساتية في عمله البحثي إذ يخضع لضوابط نظامية تجعل من تفكسيره منسهجياً واستنتاجاته موضوعية فلا يبقى من الخطأ في اجتهاده العلمي سوى الحد الأدنسى أو المستوى المقبول.

⁽١) في التوسع أنظر: د. عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني، عمان، دار الثقافة، ٩٩٩ م، ص ١١.

المسألة النالئة: مبادئ ومعايير البحث المؤسسي

تتوافر مبادئ ومعايير تحكم وتنظم البحث العلمي وفيما يلي بيان موجز لها:

- (١) أن البحث العلمي -كقاعدة عامة- نشاط مخصيص لصالح البشرية وهو أداة فعالمة لتقدم الإنسانية المعاصرة.
- (٢) لم مؤسسة البحث العلمي؟ أساس مؤسسية البحث العلمي أن يشكل عنصر جوهري في تكوين الثروة لأنه يزيد من إنتاجية العمسل ورأس المال وهذا ينعكس على تقديم السلع والخدمات التي توفرها الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، وإذا تفهم صانعوا القرار السياسي هذه الحقيقة فيان النزعية المؤسسية ستدب في مفاصل البحث العلمي؛ باحثين ومناهج وأدوات دباً حثيثاً.
 - (٣) تكوين التقاليد البحثية المؤسسية.

من الضرورة بلورة تقاليد بحثية في إطار الطابع المؤسسي للبحث العلميي ومن ذلك تعزيز تعاون المؤسسات مع الباحث العلمي عن طريق:

- توفير المعلومات والبيانات والحقائق.
- تقديم التسهيلات الإجرائية والتنفيذية لعملياته البحثية.
- تقديم أوجه النصبح والإرشاد في حالة الضرورة العلمية.
 - تقديم التمويل أو العون المادي.

المسألة الرابعة: هزق العبل البحني هي الشكل الأرهى للبحث المؤسسي:

من الضرورة لمؤسسات البحث العلمي أن تضع نظماً مرنة لفرق العمـــل البحثي الجماعي سواء كانت هذه المؤسسات هــي الجامعـات أو الدولــة حيــث تخصص لكل وزارة مركز بحث علمي في إطار طبيعة عمل الـــوزارة وأهدافــها الراهنة والمستقبلية.

"إن التعاون والاتصال يغطيان جانبين من جوانب التفاعل بين البلحثين. إن شكل العلاقة بين الأستاذ والباحث المبتدئ أبعد ما يكون عن التعساون المطلوب، فالتعاون اشتراك في الفكر والمهارة على قدم المساواة لتحقيق هدف مشترك فالبحث البحث العلمي تدفع الباحثين إلى اختيار أساليب للعمل ترمي إلى دعسم التعاون أو توحيد الأنشطة بغية تحقيق هدف جماعي ويميل الباحثون فسي الحقول النظرية للعمل وحدهم فيكونوا انعز البين".

أصبح فريق البحث برأي اليونسكو يتراوح بين أربعة وثمانية بصفة عامة. ويتراوح المجموع الأمثل لفريق البحوث الصناعية بما في ذلك التقنيون وغيره بما يتراوح بين اثنى عشر وأربعة عشر شخصاً إذ يمكن الفرد الواحد أن يتعامل معهم في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من وجود التنافس بين أعضاء الفريق إلا أنه أصبح ما يشاهد الآن علانية ويقتصر على التنافس الذي يتسم بالروح الرياضية وإن وجدت تحست السطح عداوات شخصية قد تكون ضاربة يمكن أن تؤثر على الأحكام العلميسة وإن أصبح الصراع متعلقاً بالعزة الشخصية أو الوطنية فسلا يقتصسر الضسرر على الباحثين وإنما يمتد إلى العلم فيقال من شأنه (۱).

صفوة القول في هذا الشأن أن نظام الفريق البحثي يساعد في تزويد الأعضاء بخبرات فنية مكتسبة اضافة إلى التبادل بين المعلومات والحقائق وأخسيرا وليس آخراً فإن نظام الفريق هو محور العمل المؤسسي في البحث العلمي فهو يساعد في تشذيب الأفراد من فرديتهم المفرطة والانفتاح على الآخريسن برحابة صدر بصفة عامة إن قواعد العمل المؤسسي في البحث العلمي هي قواعد مرتبطة

⁽۱) دیکنسون: مرجع سبق ذکره، ص۱۱۷-۱۱۹.

مباشرة بطبيعة البحث العلمي فهي قواعد كفية في إعداد البحث وهي قواعد العمل والإجراءات ويتطلب ذلك الإيمان الصادق المتجسد في الأفعال بالعلم كمنظومة متكاملة، وهذا يعني تقريب العلوم الإنسانية والاجتماعية من العلوم الطبيعية. صحيح أن التخصيص طريقة من طرق النقدم العلمي إلا أن العلاقة الجدلية بين الخاص والعام وضرورة التناوب في الدور هي التي تثري التخصيص وتقدم العلم كما أن الاغتراف من العلوم المجاورة أو ذات الصلة (ولو كانت مباشرة) وهي التي تمد الباحث بمعارف وحقائق تعينه على تطوير تخصصه العلمي أو المعرفي ولا شلك أن نظام الفريق البحثي يساعد على تحقيق هذه الأهداف بشكل مباشر.

إن الطابع الفردي للبحث وفقدان التعاون بين الباحثين وتخوفهم من العمل الجماعي هي مسن الجماعي وضعف المشاركة بينهم وتدني الإدراك بأهمية العمل الجماعي هي مسن أبرز المظاهر على رفض السياسات والأهداف المؤسسية للبحث العلمي الأمر الذي ينجم عنها تأخر نمو وبلورة مؤسسية البحث العلمي أن تخوف الباحثين من بعضه وتنفيذ العمليات البحثية دون تنسيق أو استشارة للزملاء هي سياسة تقليدية مرجوحة وتتعارض تماماً مع نزعة المأسسة مما يؤشر ليس على القيمة المؤسسية للبحث العلمي فحسب بل وأيضاً على حرية التفكير والإبداع فالمؤسسية كمنظومة مفتوحة تشجع على هذين المتغيرين أما إذا أصبحت المؤسسية منظومة مغلقة (عن طريق اتباع الروتين وانتهاج البيروقراطية ومحاكاة العمل الحكومي) فهي تسؤذي البحث العلمي ومن ثم تؤدي إلى اخفاق هذين المتغيرين (حرية التفكير والإبداع).

المسألة الخامسة: خصائص البحث البؤسسي وأهداعة

أ- خصائص البحث المؤسسى

إذا نفذ البحث المؤسسي فريق عمل بحثي فإن أبرز الخصائص السافرة هي:

١- فريق جماعي ٢-تعاون كامل ٣- التزام الأعضاء بحب الحقيقة

٤- اتسام الباحثين بالكفاية العلمية والخبرات الفنية والعملية العريقة.

٥- الأمانة العلمية.

ب- أهداف البحث المؤسسي:

يمكن بلورة أبرز الأهداف وهي:

- ١- أهداف البحث محددة تحديداً دقيقاً.
- ٢- استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية والتقنية للبحث استخداماً أمثلاً.
- ٣- التنسيق الفعال بين جهود الباحثين في نطاق البحث الواحد وخلق نوع فعال من التعاون الكامل وذلك لانجاز البحث بأقل كلفة وبأقصر مدة زمنية وعلى أفضل نحو نوعى ممكن.

المسألة السلاسة: إعداد الباحث وظيفة مؤسسية:

تلجأ مؤسسات البحث العلمي إلى تدريب المرشحين العمــل فـي الحقــل البحثي بعد إجراء اختبارات تحريرية ومقابلة معهم وذلك للتحقق من طبيعة قدراتهم الإدراكية أن تكوين الباحث يتوقف على جملة متغــيرات تكـون بمثابـة سياسـة مؤسسية، أدرج أدناه أبرزها:

- المرشح على شهادة جامعية كحد أدنى وإشراكه في برنامج الدراسات
 العليا.
- ۲- التخصيص في حقل علمي أو معرفي يرغب المرشح لقضاء حياته المهنية
 والعلمية في احترافه.
 - ٣- التدرب على مناهج وآليات البحث العلمي وخصوصاً الجديدة المتطورة.
- ٤- الحاجة إلى التعمق ببعض العلوم كالرياضيات والإحصاء وبعض التخصيصات
 العلمية الأخرى التي يحتاجها.
- الاستخدام الممتاز لأجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) والإنترنت (الشبكة العالمية للمعلومات أو الشبكة العنكبوتية).
- ٦- الإلمام بالتام بلغة أجنبية واحدة في الأقل كاللغة الانجليزيـــة: قــراءة وكتابــة
 ومحادثة.

- ٧- تطبيق إدارة الموقت بحيث يتفرغ للقراءة والاستقصاء والتحليل والمقارنة
 كتفكير يومي منتظم بحيث يخصص ثمان أوعشر ساعات، يومياً كحد أدنى.
 - ٨- تنمية مهارة إلقاء المحاضرات (في بعض الحالات).
- ٩- دراسة فلسفة العلوم وفهم مسالك كبار العلماء والعمل مع عالم محترف أو مـع فريق بحثى متقدم.
- ١-تنمية القدرات البحثية عن طريق تراكم الخبرات كماً ونوعاً ودراسة البحــوث
 الأصلية والمعمقة والمبتكرة لغرض فهم أوجه ابداعها وجدتها.





دور البحث العلمي المؤسسي العربي في ظل الألفية الثالثة

العالم المتقدم صناعياً وعلمياً وحضارياً ينتج شتى أشكال التكنولوجيات الجديدة المتطورة، اما نحن فمستهلكين لها، ومثل هذا الوضع ليس ساراً للعرب فإذا قمنا باستيراد التكنولوجيات المختلفة ثم لجأنا إلى توطينها لغرض الاستفادة منها مين جهة ومحاولة فهمها فهما مباشراً من جهة ثانية، فإن الضرورة العلمية المستقبل العرب تقتضي اللحاق بركب التقدم عن طريق تشجيع انتاج أدوات وقطع غيار هذه التكنولوجيات كمرحلة أولى من مرحلة تقدمنا العلمي والصناعي، ثم نوفر أقصد درجات التحفيز والتشجيع للباحثين كباراً وشباباً من أجل انتاج التكنولوجيا محلياً. ولعل التعاون بين الدول الإسلامية هو ألف باء العلم الجاد. كما أن توفير أمهات الفكر العلمي والنظريات والبحوث العلمية والتكنولوجية بلغة الضاد محاولة لتعميم الظاهرة العلمية وتوسيع رقعة الباحثين في الحقول العلمية والتكولوجية.

ولنا في اليابان درس لا ينبغي إهماله أو نسيانه فهي تقدمت لأنها ترجمــت الى لغتها القومية كل ما يمت إلى اكتشافات واختراعات العصر فـــأصبح باحثوهــا وشبابها يتعاملون مع المنجزات الغربية باللغة التي يفكرون بها.

وبعد هذا التمهيد العام الضروري لربط العرب بالألفية الثالثة أتناول مسألتين جوهريتين أحدهما هو العولمة والثانية هي تكنولوجيا المعلومات كمثال على التقدم العلمي والتكنولوجي الضروري للمستقبل العربي الإسلامي.

الفرع الأول: ظاهرة العولة

نحن لا نرغب برفض تيار العولمة لانه تيار عالمي جارف، كما لا نرغب أن نذوب في ايدولوجيتها بحيث نفقد خصائصنا الإسلامية والعربية فنحن لا نخلف هذا التيار ولن ننعزل عنه فنحن مرتبطون بالحضارة الإنسانية وبالاقتصاد العللمي ولذلك سوف نستقبل هذا التيار بصدر رحب وثقة عالية بقدراتنا التراثية والذاتية والذاتيال الحاضرة إذ سنفتح نافذة العولمة مع بقاء أرجلنا على أرضنا العربية خدمة لأهدافنا الإسلامية وأمانينا العربية فموقف أوروبا يختلف عن موقف أمريكا كما دلل على نلك فشل مؤتمر سياتل (٩٩٩). ونملك استثمار التناقضات بين القوى العالمية (أمريكا، أوروبا، اليابان، الصين) لصالح قضايانا القومية. صفوة القول في هذا الشأن ضرورة ترتيب البيت العربي كي يكون بيتاً من بيوت الألفية الثالثة مستفيدين من تكنولوجيات ومعارف وأعلام العصر وفي الوقت نفسه الإصرار على المحافظة على خصائصنا الدينية والقومية.

إن استعدادنا لقبول العولمة دون الذوبان في المصالح الغربية يحتم احدات تفكير جديد ونمط جديد من المؤسسات وعقلية تعي طبيعة الأهداف المنبثقة من الألفية الثالثة فنكون مع التيار دون أن تتلاشى فيه، ونكون مع أنفسنا دون أن نتجاهل العالم، ونكون مع العالم دون أن نلغي أنفسنا فنسهم في حضارة العولمة وفق مصالحنا وأهدافنا وشخصيتنا الذاتية.

الفرع الثاني: تكنولوجيا المعلومات

يعرض الخبير الدكتور نبيل علي أنشطة البصوث الرئيسية وأنشطة النطوير والبحوث التطبيقية في العالم وفي وطننا لعربي وفيما يلي موجز لذلك:

أ- أنشطة البحوث الرئيسية:

الوضع العام:

ترتبط البحوث الأساسية في مجالات تكنولوجيا المعلومات بصلات وثيقة بأعمال التطوير والبحوث التطبيقية، وهو الارتباط الذي وصل إلى الحد الذي يمكن

القول معه، إن التكنولوجيا أصبحت المحرك الرئيسي البحوث الأساسية بقدر يفوق بكثير كون الأخيرة هي الباعث على التطبيق التكنولوجي، لقد باتت البحوث الأساسية مقوماً أساسياً للاحتفاظ بعصا السبق، وسحبت السرعة الهائلة التي تتطور بها تكنولوجيات المعلومات البساط من تحت أقدام من كانوا في المساضي، يندون بالتروي في اقتحام المجالات الجديدة، فكان عهدنا بسهم أن يستركوا لأهل الهمسة والمبادرة مهمة المجالات الجديدة، فكان عهدنا بسهم أن يستركوا لأهل الهمسة ووضحت معالمها، وها هي اليابان بعد أن تبوأت هذا الوضع المتقدم في تكنولوجيسا المعلومات، وقد أدركت في الوقت المناسب أنه لا جدوى مسن التشبث بسياسة التطوير القائمة على النسخ، واستيراد براءات الاختراع، خاصة بعد أن استعاض التطوير القائمة على النسخ، واستيراد براءات الاختراع، خاصة بعد أن استعاض أصحاب الانجازات عن براءات الاختراع، بقيود وإجراءات صارمة لحماية أسوار الصنعة، وشركة أي بي إم، عملاق صناعة الكمبيوتر أدركت هي الأخسرى كافة التخاف الباهظة، كنتيجة السياسة المتحفظة التي انتهجتها في المساضي المتمثلةي

على صعيد العتاد، تهدف البحوث الأساسية، من جانب إلى زيادة امكانسات عناصره: زيادة السرعة وسعة الذاكرة، وطاقة تخزين وسائط حفظ البيانات، ومن جانب آخر إلى تسهيل التعامل بين الإنسان والآلة.

عدم المبادرة، انتظاراً لما تسفر عنه تجارب المغامرين المبادرين.

أما على صعيد البرمجيات فتركز جهود البحوث الأساسية على تحويل فنون البرمجة وتصميم النظم واسترجاع المعلومات ومعالجة اللغات الطبيعية إلى علوم منضبطة، وذلك باللجوء إلى أساليب نظريه النظم SYSTEM THEORY، والرياضيات الحديثة، والإحصاء، والمنطق البيولوجي.

فيما يخص نمط إدارة برامج هذه المشاريع البحثية، اعتمد البرنامج الياباني على حشد موارد المؤسسات البحثية الحكومية مع كونسورتيم من الشركات الرائدة، في المجالات المختلفة تحت قيادة بحثية موحدة، أما إدارة البرنامجين الأمريكي والأوروبي فقد قامت على مبدأ التنسيق وتوزيع المهام بين المؤسسات

البحثية المختلفة. وكمثال له هنا نذكر قائمة المؤسسات المساهمة في البرنسامج الأمريكي HPCC.

- وكالة مشاريع البحوث المتقدمة في مجال الدفاع DAPRA.
 - المؤسسة الوطنية للعلوم NSF.
 - وزارة الطاقة DOE.
 - الإدارة الوطنية لعلوم الطيران والفضاء NASA.
 - المعاهد الوطنية للصحة NIH.
 - المعاهد الوطنية لشؤون المحيطات والمناخ NOAA.
 - وكالة حماية البيئة EPA.
 - المعهد الوطني للتوحيد القياسي والتكنولوجيا NIST.

الوضع العربي:

لا تمثل ظاهرة قصور البحوث الأساسية في مجال المعلومات مفاجاة لأحد، فهي امتداد للظاهرة نفسها في مجالات عديدة أخرى، كنتيجة منطقية لمجموعة من الأسباب التي باتت معروفة للجميع، والتي على رأسها التبعية العلمية، والتكنولوجية، وضعف الميزانيات المخصصة للبحوث، ولا يمكن اغفال أثر غياب صناعات محلية في مجالات المعلومات، وما ترتب عليه الطلب على البحوث الأساسية.

وبسبب نقص الموارد البشرية، أو غياب الهياكل المؤسية، فقد أنشئت مجموعات ومعاهد متخصصة في مجال تطبيقات المعلومات والالكترونيات الدقيقة، والاتصالات في معظم البلدان العربية، كمركز بحوث الكترونيات الملحق بالقومي للبحوث في مصر، ومركز علوم الكمبيوتر، وتكنولوجيا المعلومات الملحق بالمركز القومي للبحوث في سوريا، والمعهد الإقليمي للمعلومات والاتصالات بالمركز القومي للبحوث في سوريا، والمعهد الإقليمي للمعلومات والاتصالات بالمركز القومي البحوث في سوريا، والمعهد الإقليمي المعلومات والاتصالات بالمركز القومي البحوث في سوريا، والمعهد الإقليمي

والتكنولوجيا بالرياض، وقسم بحوث النظم بمعهد الكويت للأبحاث العلمية، والمعهد القومي للمعلوماتية في الجزائر، والمركز القومي للحاسب الآلي في العراق، وذلك بالاضافة إلى جماعات البحوث في أقسام علوم وهندسة الكمبيوتر التي أنشئت في

ويقترح الخبير الدكتور نبيل علي قائمة بمجالات مقترحة لبعيض موضوعات البحوث الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والعلوم المساندة لها: اللسانيات النظرية واللسانيات الحاسوبية. معمارية نظم الحاسبات والاتصالات. بحوث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجالات التعليم والتنمية الريفية. بحوث الهندسة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجالات التعليم والتنمية الريفية. بحوث الهندسة العكسية. معالجة النصوص بأسلوب النص الفائق HYPERTEXT. تطبيقات المعلومات في الهندسة الوراثية في مجالات الغذاء والتغذيسة والدواء. تطبيقات بحوث العمليات في ترشيد استغلال المسوارد ومراقية الأداء. تقويسم تكنولوجيسا المعلومات ال

ب- أنشطة التطوير والبحوث التطبيقية

معظم الجامعات العربية.

الوضع الأول: تمثل البحوث التطبيقية الشق الأعظم من البحوث، خاصـــة في مجالات تطوير البرمجيات وتصميم النظم والشبكات وما إلى ذلك. ويعد تضخم البحوث التطبيقية نتيجة منطقية لسرعة التطبور التكنولوجي وانتشار نطاق التطبيقات.

وقد واجه الفشل عدداً غير قليل من مشاريع التطويسر الضخمة، وذلك لطول الوقت اللازم لتحويل النماذج الأولية PROTOTYPE إلى منتجات نهائية، وهو أمر ينطوي على مخاطر كبيرة بسبب سرعة التطور الهائلة، ففي حالات غير قليلة أصبح المنتج ملغى قبل اكتماله، وذلك لظهور بدائل تكنولوجية متقدمسة عليه، أو بروز عوامل مستجدة لم تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط للمشروع.

يشهد تاريخ تكنولوجيا المعلومات أن النجاح في دنيا الأعمال وصاحب الحظ المادي فيها ليس بالضرورة هو المبدع صاحب الفكرة، بل مسن يستطيع أن يطور الأفكار الجديدة ويحيلها إلى منتسج شائع COMMERCIALIZATION وفقاً للأعراف المستقرة لادارة الأعمال واقتصادياتها، وكدليل على ذلك أن ميكروسوفت، كبرى شركات تطوير البرمجيات في العالم حالياً، أقامت مجدها على برامج ابتاعتها من آخرين بثمن زهيد، من ابرزها برنامج لغة البيسك الذي اقتنتسه من جامعة سياتل وطورته بعد ذلك، ليصبح أكثر برامج لغة بيسك شيوعاً، وبرنامج نظام التشغيل الذي اقتنته من إحدى الشركات الصغيرة لتطويسر برامسج بسياتل نظام التشغيل الذي اقتنته من إحدى الشركات الصغيرة لتطويسر برامسج بسياتل لتجعل منه النظام القياسي MS-DOS على مستوى العالم.

الوضع العربي: موقف البحوث التطبيقية ليس أحسن حالاً من نظيره فسي البحوث الأساسية، ومعظم هذه البحوث تقوم بسها الجامعسات ومراكز البحوث، ويسودها التكرار ما بين البلدان العربية.

إن الهدف الرئيسي في رأي الدكتور نبيل علي هو توثيدق الصلة بين البحوث التطبيقية وقطاعات الإنتاج والخدمات، لذا يقترح هذا الخبير هنا إنشاء ساحات علمية SCIENCE PARKS حول الجامعات لتقوم باعمال التجريب والتطبيق في مناخ وسط بين الطابع الأكاديمي وطابع إدارة الأعمال، وكذلك إنشاء ساحات بحثية RESEARCH PARKS حول المصانع للقيام بأعمال التطوير حتى مستوى النموذج الأولي PROTOTYPE. ولا بد كذلك من استغلال نظم المعلومات العلمية والتكنولوجية كوسيلة أساسية للربط بين قطاعي البحوث والإنتاج، وكذلك الاستفادة من تجارب مؤسسات التصنيع العسكري في هذا الصدد كما اوصى الخولي ومدكور في دراستهما عن السياسات التكنولوجية في القطاعين المدني والعسكري. ويقترح الدكتور نبيل علي إنشاء شبكة من مراكز البحوث التطبيقية موزعة على الوطن العربي في مجالات المعلوماتية المختلفة، والتالي تصور اولى بتخصصاتها والدول المستضيفة لها:

مركز بحوث معالجة اللغة العربية آلياً – السعودية، مركز بحوث الترجمة الآلية سوريا، مركز تكنولوجيا المعلومات والإدارة – الكويت، مركز تكنولوجيا الاتصالات – تونس، مركز تكنولوجيا المعلومات والتعليم – الجزائر، مركز تكنولوجيا المعلومات والتعليم – الجزائر، مركز تكنولوجيا المعلومات والراعة – السودان، مركز تكنولوجيا المعلومات والتقافة – مصر، مركز تكنولوجيا المعلومات والتقافة – مصر، مركز تكنولوجيا المعلومات والتحكم – العراق، مركز تكنولوجيا المعلومات والصحة – الصومال، مركز تكنولوجيا المعلومات والبيئة – دولة المعلومات في المجال العسكري – ليبيا، مركز تكنولوجيا المعلومات والبيئة – دولة الامارات (۱).

⁽۱) د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، الكويت-عالم المعرفة (عدد١٨٤-نيسان١٩٩٤) ص٢١٣ وما بعدها.





رجعت إلى كتب كثيرة لم استفد من معظمها الفائدة المرجوة وأشير هنا للكتب التي اعتمدت عليها في إعداد هذا الفصل، كما اعتمدت علي معلوماتي وخبراتي البحثية.

أولاً - المراجع العربية

- 1- د. جون ب. ديكنسون: العلم والمشتغلون في البحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، الكويست-عالم المعرفة (العدد ١١٢، نيسان١٩٨٧).
- ۲- د. خلیل أحمد خلیل، معجم مفاهیم علم الاجتماع، بیروت: معهد الإنماء العربي،
 ۱۹۹۲.
 - ٣- د. عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني، عمان -دار الثقافة، ١٩٩٩.
- ٤- لجنة من العلماء والباحثين برئاسة أ.محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية
 المجلد الثاني، بيروت، دار الجيل١٩٩٥.
 - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط٢، ج١، استانبول (تركيا)، د.ت.
- ۳- د. مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسة، طرابلس-الدار الجماهيريــة، ١٩٩٤.
- ٧- د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، الكويت: عالم المعرف... (عدد ١٨٧٤-نيسان ١٩٩٤).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- HUNTINGTON S.P. POLITICAL ORDER IN CHINGING SOCIETIES, NEW LAVEN TALE UNIVERSITY PRESS 1971.
- 2- SALON S., DELINQUANCE ET REPRESSION DIISCIPLAINIRE DANS LA FONCTION PUBLIGUE, PARIS, L.G.DJ. 1969

الفاتمة استناجات وإقتراحات

بعد هذه الجولة المضنية والممتعة معاً في ربوع قضايا البحث العلمي ومحاولة التركيز جهد المستطاع على أزمة حريته، أبادر الآن إلى استخلاص اهم الاستنتاجات التي افرزتها هذه الدراسة وتقديم أبرز الاقتراحات العلمية والعملية التي أرى من المفيد مناقشتها وتطبيق ما هو صالح منها.

أولا: الاستناحلت

- التعليم العالى العربي ونما في بيئة غير متطورة وغلبت على فلسفته وسياساته الكم على الكيف.
- Y إذا كانت قضايا ومسائل العلوم الطبيعية والحيائية والاحصائية والرياضية البست بحاجة كبيرة إلى حريات واسعة فإن قضايا ومسائل العلوم الاجتماعية والإنسانية تحتاج إلى مثل هذه الحريات حاجة قصوى، فهذه العلوم تتعلق بفكو الإنسان وإرادته وأهدافه ومصالحه ووجوده الاجتماعي، وهي شؤون موضع خلاف شديد بين الفلاسفة والمفكرين والعلماء والباحثين وكل ذي عقل.
- ٣- الأستاذ الجامعي المتمرس والجاد والملتزم إذا توافرت لـــه حاجاتــه الماليــة والروحية وخصوصاً الحريات الأكاديمية، قادر على إنتاج المعرفــة الجديــدة وقادر على التأثير على التطور الاجتماعي والثقافي لمجتمعه.
- ٤- بما أن من وظائف وأهداف البحث العلمي عموماً المساهمة في تطوير العلوم والمعارف والثقافات والمشاركة في حل مشكلات المجتمع والاقتصداد والإدارة والثقافة فإنه جدير بالحريات اللازمة فهي تحصيل حاصل وذكر لمفهوم.
- وستحيل تحقيق التقدم العلمي والحضاري المنشود، واستثمار المشروة القوميسة
 وتنميتها، واستنبات التكنولوجيات الجديدة المتطورة، والدخول إلى عالم

العولمة والألفية الثالثة بثقة ورباطة جأش بدون ترسيخ وتنمية البحث العلمي

- ٣- سيطرة الروح البيروقراطية على مؤسسات البحث العلمي تؤدي إلى خنق هذه المؤسسات، إذ أن عمليات ومناهج البحث العلمي غريبة عن العمل الإداري والبيروقراطي الذي يتسم بالتخلف والتسلط، فالأول تحرري طليسق والثاني جامد مقنن بشكل بغيض.
- ٧- من خصائص البحث المؤسسي أو سماته أنه بحث هادف، ملتزم، مرتبط بمؤسسة أو بمشروع، يتقيد بقواعد عمل، وله إطار واضاح، ويجري في الأغلب الأعم ضمن فريق عمل بحثي.
- ٨- ثمة إشكالية بين الفردية والمؤسسية، فالبحث الفردي قد يكون غير هـادف أو غير مجدي أو أن تكون نتائجه غير سليمة، بينما المؤسسية قد تخنـق حريـة الباحث العلمي. وتحصل هذه الإشكالية في البلدان الناميــة إذ تكـون فرديــة الباحث جامحة والمؤسسية مغلقة، أما إذا انتظم الباحث العلمي فــي خبراتــه المتراكمة وأدرك أهمية المؤسسية في الدولة والمجتمــع والحيـاة مـن جهــة وكانت المؤسسية منظومة مفتوحة لا تلتزم إلا بمبادئ حرية الفكر فــإن هـذه الإشكالية لن تحصل في الأعلب الأعم.

خليدا: الماعتر احلت

- ۱- من الضروري تجديد التعليم العالي عن طريق تطبيق التفكير المستقبلي ذي
 الطابع الابتكاري بشأن محتوى التعليم وكيفية اكتساب المعرفة والعلم.
- ٧- من الضرورة توفير المناخ العلمي في الجامعة عن طريق استقلال النظام السياسي وخصوصاً استقلاله عن السلطة التنفيذية وذليك بإنشاء مجلس أعلى للجامعات في كل بلد (بدلاً مسن وزارة التعليم العالي) يشترك في عضويته ممثلو الدولة والأساتذة ويكون للطرف الثاني القدح المعلى في تسيير شؤون التعليم العالي.

- ٣- اقترح العمل على اصدار ميثاق حقوق الباحث العلمي يتضمن:
 - * التعهد بتوفير أوسع الحريات للباحث العلمي.
- تذلیل سائر الصعوبات والمعوقات التي تواجهه بشأن حریة الفكر والعقیدة
 والتعبیر والنشر.
- * ارساء دعائم أدب الاختلاف، وتعزيز قيمة مقارعة الحجة بالحجة وتجنب تسييس الخلافات او تباين وجهات النظر أو محاولة استعداء السلطة العاملة تجاه بعض الباحثين أو المفكرين الذين يشذون عن الركب الفكري العام السائد.
- خسرورة تحرير الباحثين من الخضوع للأنظمة البيروقراطيسة والروتينيسة، ومنحهم حريات واسعة في العمل البحثي كي يشعروا بمناخ المرونسة التي يحتاجون للعيش في ظله.
- ضرورة اتاحة المعلومات الأجنبية والوطنية وتدفقه بشكل تلقهائي دون معوقات السرية والخصوصية.
- ٦- يقع على عاتق أساتذة الجامعة انتزاع حقوقهم ومن بينها حرية البحث العلمي إذ يناط العبء عليهم في التنوير برسالة الجامعة وتحقيق أهداف هذا واشاعة الوعى العلمي في هذه المجتمعات النامية.
- ٧- اقترح النظر للحريات الأكاديمية ومنها حرية البحث العلمي نظرة مؤسساتية لا نظرة فردية وهذا يتطلب أن يتعامل الأستاذ مع مساعديه وطلبته تعاملاً ديمقر اطياً. وخصوصاً في تنفيذ المحاضرات والاختبارات وتشسبع البحث العلمي الذي يجريه بالفكر الليبرالي الحركي تظسهر الحقيقة كاملة دون تزويق أو تنميق.
- ۸- ضرورة العمل لضمان حرية الباحث في استنباط الحقائق العلمية في نطاق
 تخصصه المهني، واتاحة المجال له بدون تحفظ أو ضغط للافصاح عن

الحقائق التي اكتشفها وتوفير الاستقلال العلمي والفكري كي يواصل بحوثـــه المستقبلية.

- 9— ضرورة استحداث مركز ترجمة علمية في اتحاد الجامعات العربية أو اتحاد مجالس البحث العلمي العربية مهمته ترجمة أمهات الفكر العالمي المعاصر وآخر مستجدات العلوم الطبيعية والإنسانية والتكنولوجيا المتقدمة، كي يتم ضخها أمام الباحثين الذين يجهلون لغة أجنبية، فاليابان تقدمت علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً بعد أن ترجمت اكتشافات واختراعات العالم المعاصر إلى لغتها القومية فاصبح الباحث الياباني يتعامل مع حقائق العصر واكتشافاته واختراعاته باللغة التي نشأ عليها والتي يفكر فيها.
- ١- ضرورة إنشاء هيئة عربية عليا للبحث العلمي تتبع اتحاد الجامعات العربية، ومهمتها رصد مستجدات البحوث العلمية العالمية المعاصرة وتنوير البلحثين بها كي نحاول جهد المستطاع اللحاق بالعالم المتقدم. أو اجراء نوع من التنسيق بين هذا الاتحاد واتحاد مجالس البحث العلمي العربية.
- 11- ضرورة تشجيع بين هذا الاتحاد واتحاد مجالس البحسث العلمي العربية الباحثين على التعاون وتبادل المعارف والمعلومات والخبرات العلمية وخلق قيم للعمل الجماعي تستند إلى مبادئ التشاور والحوار والفحسص المتبادل لنتائج بحث الآخر.
- 1 / ضرورة تشجيع البحوث العلمية متعددة التخصصات وذلك عن طريق فريق العمل البحثي الذي تتكامل تخصصاته بتكامل جوانب الحقيقة المتعددة الجوانب أو العناصر. وضرورة تشجيع نظام الفريق على البحث العلمي أداء وتطويراً، واعداد تنظيمه الإداري والعلمي الذي يخدم الأهداف الموحدة للفريق. والعمل على غرس قيم:
 - المشاركة: انطلاقاً من العقل الغردي واتجاهاً إلى العقل الجماعي.

- الإدراك بأن الحقيقة تحوي أحياناً جوانب متعددة يصعب على الفرد الالمام بسها وحده لذلك فإن تبادل الحوار وعرض المعلومات وتصويب الاتجاهات والتركيز على جوهر المشكلة أو المسألة يجعل العمل العلمي منهجياً ومثمراً.
- التنازل عن الرأي الشخصي الضعيف وقبول الرأي الآخر القوي برحابة صدر وبروح رياضية عالية.
- التركيز على الأفكار والأراء ووجهات النظر مستقلة عن الأشـــخاص القــائلين
 بها، أي الانتقال من الشخصنة إلى التقنين.
- التحلي بأخلاقيات الحوار من حيث تحديد المسألة موضوع الحسوار وتحليلها ونقدها بموضوعية كاملة واتاحة المجال للآخر لعرض وجهة نظره ابتداء أو رداً أو مناقشة بحرية مطلقة واجتناب اطلاق الألفاظ الجارحة أو اقحام الدين أو السياسة بدون مبرر واستبعاد الآراء العنصرية أو التعصبية أو الاستبدادية.
- ضرورة أن يكون الهدف العام الاكتشاف أو التطوير كمسلك لسائر أطراف الفريق البحثي وكلما أدرك أفراده هذه الحقيقة كان عملهم ممتعاً وباعتساً على السعادة النفسية والاجتماعية.
- ١٣-اقترح عقد أوسع حلقة نقاشية لإثراء هذا الموضوع الحيوي، ووضع الآليـــات العملية بضرورة حرية الباحث العلمي العربي واقعاً ملموساً بـــاقرار صريــح من كل من الدولة والمجتمع على حد سواء.
- ١٤ ضرورة تحرر مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي ووحدات البحث والتطوير والتدريب من الخضوع للنظم الإدارية والمالية المطبقة فـــي إدارات الدولة الحكومية الأمر الذي يقتضي إعداد نظم وتعليمات مستوحاة من ليبراليــة البحث العلمي فهذا لن ينمو إلا في ظل الحرية الكاملة.
- ١ ضرورة إيمان النظام السياسي بحرية الفكر، قسولاً وفعسلاً، وتجنب تدخله لغرض تقييد هذه الحرية، إذ أن وعي الدولة والجامعة والمجتمع والقطاع الخاص بأهمية البحث العلمي يؤدي إلى السماح للباحثين بالمساهمة في صنع

القرار السياسي كما من الضرورة أن يساهم الباحثون مساهمة مباشرة وفعالـــة في وضع وتنفيذ وتقويم السياسة الوطنية للبحث العلمي.

- T ا ضرورة التوسع في استحداث وحدات البحث والتطويسر RESEARCH AND التي تسهم في تحسين المستوى الفنسي لعمليسات الإنتساج المدني والعسكري وإحداث تغييرات جذريسة فسي حقول الاتصال ونظم المعلومات والمواصلات والطب والهندسة التكنولوجية والهندسة الحيوية.
- 1 المحسرورة إعطاء الحرية كاملة لمؤسسات البحث العلمي سسواء كانت تابعة للجامعة أو للمراكز المتخصصة أو للسوزارات أو للمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، إذ كلما قلت الضغوط السياسية والإدارية والمالية والاجتماعية على هذه المؤسسات استطاعت أن تتحرك على نحو أوسع وبشكل أفضل وبصسورة مجدية ويتطلب ذلك توفير المناخ العلمي المتكامل لهذه المؤسسات بغية القيام بأعمالها البحثية بحرية وتحقيق أهدافها العلمية بيسر وفاعلية.
- 1 ضرورة تعاون مؤسسات البحث العلمي فيما بينها والوقوف على تجارب كل مؤسسة والاستفادة من خبراتها التنظيمية والإجرائية والإبداعية ويتم ذلك بعقد ندوات مشتركة أو ايفاد باحثين للعمل في المؤسسات البحثية الأخرى بصدورة نظام تعاون فعال ويمكن إجراء بعض البحوث العلمية التي تتم على وجه المشاركة بين مؤسستين بحثيتين أو أكثر مثلاً.
- ١٩ ضرورة شق الطريق نحو إرساء مستوى سوي من المأسسة في العمل البحثي وذلك بوضع نظم وضوابط وهياكل تحقق نوع من الضبط والربط ضمن حرية البحث العلمي.
 - ٢-ضرورة الاهتمام ببلورة قواعد نظم فرق العمل البحثي والعمل التعاوني كأسلوب مؤسسي فعال، إذ يجب تعويد الباحث المبتدئ على العمل ضمسن فريق جماعي وذلك لتعلم قواعد العمل والإجراءات وطرائق التفكير والتحليل واستخراج النتائج.

الا-ضرورة تخلي الجامعات عن التعليم بالأسلوب التلقيني والاستظهاري، فهذا الأسلوب لا ينمي القدرات الإدراكية والإبداعية للطالب الجامعي، ومسن شم ينجز في ظل هذا النظام المتخلف- بحوثاً تقليديسة أو عاديسة عاريسة مسن الإبداع. وثمة رابطة طردية بين طرائق التعليم الجامعي ومخرجاته. وإذا شسئنا تكوين باحثين جدد يغطون نسبة عدد السكان وطبيعة أهدافنا وضرورة العيسش في ظل الألفية الثالثة بجدارة وقدرة وفعاليسة فان إعادة النظر بمناهجنا ومساقاتنا وسياساتنا الجامعية والبحثية هي من ألزم اللزوميسات في الوقست الحاضر.

7Y-ثمة مسؤوليات أخلاقية على الباحث العلمي في مقدمتها ضرورة استخدام ثمار العلوم والتكنولوجيات ونتائج البحوث العلمية في إستعاد البشرية وتقدمها وغرس القيم الأخلاقية في المجتمع وتجنب استخدامها من أجل الشر أو الحروب أو العنصرية أو الفاشية أو التعصيب أو الإرهاب أو التمييز بمختلف إشكاله وأنواعه. فإذا انفصل العلم أو التكنولوجيا عن المنظومة الأخلاقية للمجتمع أصبح عملاً تجارياً يدر الربح للفرد أو للقلة القليلة وقد يدر الضرر للكثرة الكاثرة الكاثرة. فالبحث العلمي يوفر للباحث قدرات وطاقات عملاقة تنفع البشرية أو تضرها وفق محتوى العمل البحثي وأهدافه، وكل بحث منبت الصلة بالفضيلة أو الخير وينم عن نزعة شريرة يجب أن يدان ويتعرض معده المساعلة جنائية.



الصفحة	الموضوع
٧	مدخل عام
	الغصل الأول
	البحث العلمي بين الواقع والطهوح
10	المبحث الأول: الواق
**	البيحث النلني : الطعوح
09	مصادر ومراجع الفصل الأول
	المنصل الأول
	البحث العلمي المؤسسي
70	البيحث الأول: ماهية البحث العلمي البؤسسي
٨٠	البيحيث الثلثي: دور البحث العلمي البؤسسي العربي في ظل
	الألفية الثالثة.
۸٧	مصادر ومراجع الفصل الثاني
	خاتمة — استنتاجات و اقتر احات



Spall from the second s

Salles M

همان – الرمز البريدي ۱۱۱۱۸ الأردن ص ب ۱۸۴۲۵۷ – تلفاكس ۱۸۴۲۵۷ ردمك8-052-02-057 ISBN